المراسيم الاقتصادية للأباطرة الرومان في مصر الرومانية . دواعيها وآثارها (30 ق.م -284م)

أمل جابر يوسف أحمد[1]

يتناول هذا البحث المراسيم التي أصدرها الأباطرة الرومان والخاصة بالنواحي الاقتصادية في مصر الرومانية ، وقد اقتضت طبيعة الدراسة تقسيم هذا البحث إلي عدد من العناصر إلا وهي :-

1 سياسة الرومان الاقتصادية في مصر الرومانية

2- مراسيم الإمبراطور هادريان الاقتصادية

3- مراسيم الأباطرة الرومان لعلاج ظاهرة الهروب من الموطن.

وفيما يلي شرح لهذه العناصر :-

أولاً: سياسة الرومان الاقتصادية في مصر : -

سار الرومان علي نفس نهج البطالمة في استغلال خيرات مصر والحصول علي أكبر قدر ممكن منها . لذلك بذلوا جهود كبيرة في سبيل إنعاش أحوال مصر من الناحية الاقتصادية خاصة وأن جزءاً كبيرة من فوائد ازدهار الحياة الاقتصادية بها كان يذهب إلي روما ذاتها، سواء عن طريق الضرائب أو عن طريق أرباح المستثمرين الرومان . ولا شك أن ذلك أستوجب من الرومان عمل شاق وذلك نتيجة لما مرت به مصر من أزمات في أواخر عهد

---

[1]- معيدة بقسم التاريخ – كلية الآداب – جامعة سوهاج.

البطالمة مثل الصراع بين أفراد البيت البطلمي للسيطرة علي حكم البلاد ، وبالإضافة إلي الأطماع الخارجية التي قضت علي الأملاك البطلمية في الخارج وعرضت البلاد في عهد آخر ملوك البطالمة لكثير من النكبات ، فهدمت الجسور وردمت القنوات والترع وتدهورت الزراعة وانهارت الصناعة والتجارة [٢] .

وفي سبيل تحقيق حالة الانتعاش الاقتصادي بمصر عمل الإمبراطور " أغسطس" منذ بداية سيطرته عليها علي الاهتمام بإرساء دعائم اقتصادية بها للاستفادة من خيراتها ، وكانت هذه الدعائم في كل مجالات الاقتصاد المصري سواء الزراعية أو الصناعية أو التجارية .

ففي مجال الزراعة :-قامت سياسة الرومان الاقتصادية بها علي مبدأ تشجيع الملكية الخاصة (الفردية) ، وكان ذلك مغايراً تماماً لما أرساه البطالمة من قواعد للنظام الاقتصادي الزراعي في مصر . ففي حين أعتمد البطالمة علي استحواذ الملك لكافة الأراضي الزراعية في مصر . نري الرومان بداية من عصر أغسطس يفسحون المجال أمام الأفراد لكي يمتلكون الأراضي الزراعية [٣].

---

[٢] إبراهيم نصحي(1987): مصر في عصر البطالمة، ج1، القاهرة، الطبعة السادسة، ص 230 .

[٣] مصطفي العبادي (1999) : الإمبراطورية الرومانية النظام الإمبراطوري ومصر الرومانية، القاهرة ، دار المعرفة الجامعية ، ص 199.

ومن أجل تنفيذ هذه السياسة (إفساح المجال أمام الملكية الفردية) لجأ الإمبراطور " أغسطس " إلي العديد من الأساليب المختلفة والتي منها:-

أ -أنه أعتبر القطاعات العسكرية البطلمية "Kieroi" ملكية خاصة لأصحابها بعد أن كانت فيما سبق هبه مؤقت ة من قبل الملك البطلمي لكبار الجنود والقادة العسكريين ([٤]).مما أدي في النهاية إلي زيادة نسبة الملكية الخاصة (ge idiotike) في الدولة ([٥]).

ب منح جنوده الذين استقروا بمصر بعد فتحها إقطاعيات عسكرية لتكون ملكاً لهم ([٦]).

ت شجع جميع الطبقات في المجتمع المصري علي شراء أراضي من الدولة، وكان الهدف الرئيسي وراء ذلك الأمر هو تشجيع شتي الطبقات علي استثمار أموالهم في الزراعة من أجل النهوض بحالة البلاد من الناحية الاقتصادية . فقد كانت أسعار الأراضي المباعة مشجعة للغاية وما يدل علي ذلك الأمر هو ما تمدنا به بعض الوثائق البردية التي تحتوي علي أسعار لهذه الأراضي ، فقد جاء في كلا من بردية P.S.I 320 (18 A.D).و بردية P. OX , 721 (14 A.D) أن سعر الأرورة [٧] كان

([4]) Johnson (1936): Roman Egypt to the Reign of Diocletian , London , PP. 14-15.

([٥]) العبادي (1999) : مصر من الإسكندر الأكبر حتي الفتح العربي ، القاهرة ، مكتبة الأنجلو المصرية ، ص 246.

([6])Lesquier (1918) : L, Armey Romaine D ,Egypt , Paris , P. 328.

[٧] الأرورة "aroura " كلمة يونانية تعني أصلا " الأرض المحروثة " اما في مصر الهلنستية والرومانية، فكانت وحدة لقياس الأراضي تساوي 29825 قدماً مربعاً أو 68و0 أكر أو 275و0 هكتار .

يساوي 12 دراخمة في مدينة أوكسيرنيخوس [٨] ، وجاء في بردية P.Amh . 68 (60 A.D) أن سعر الأرورة كان 20 دراخمة في مدينة هرموبوليس [٩]، وفي بردية ,S.B, V. 7599 (95 A.D) وبردية B.G .U 422 (140 A.D)إشارة إلي أن سعر الأرورة كان 28دراخمة في تبتونس وكذلك في كرانيش وهما مدينتان في الفيوم [١٠]، كما تحدثت بردية S.B 5675 (147 A. D) عن قطعة أرض صادرتها الدولة وباعتها بالمزاد العلني بسعر 40 دراخمة للأرورة ([١١]).

وقد ترتب علي هذه السياسة التي اتبعها الرومان في مجال الزراعة في مصر تدعيم الاقتصاد المصري وذلك من خلال إرساء دعامة هامة للاقتصاد في مصر تتمثل في إفساح المجال أمام الأفراد لامتلاك الأراضي وإعطاء ملاكها حق البيع والشراء والرهن والتوريث وإيجارها للغير بعقود إيجار يتحدد فيها حقوق وواجبات كل من الطرفين ، كما سمح للنساء بتملك هذه النوعية من الأراضي [١٢]، وقد تراوحت مساحة الأراضي المسموح بتملكها للأفراد بين أرورة

أنظر: نفتالي لويس(1997): الحياة في مصر في العصر الروماني 30ق.م –284 م، ترجمة آمال الروبي، مراجعة محمد حمدي إبراهيم، القاهرة ،ص242.

([8]) P. OX ,IV , 721 (14 A.D) , P.S.I ,IV , 320 (18 A.D).

([9]) P.Amh . II , 68 (60 A.D)

([10]) S.B. V. 7599 , (95 A.D) ,B.G .U ,II , 422 (140 A.D)

([11]) S.B 5675 (147 A. D)

[١٢] محمد عبد الغني(2001) : جوانب من الحياة في مصر في العصرين البطلمي والروماني في ضوء الوثائق البردية ، الإسكندرية ، ص 155 وما بعدها .

واحده وخمس عشر أرورة وفي أحياناً أخري كانت تتعدي ملكية الفرد للأراضي أكثر من ذلك [١٣] مما أدي إلي ازدهار الزراعة في مصر الرومانية .

أما في مجال الصناعة :- فقد ازدهرت الصناعة في مصر الرومانية نتيجة لحالة الازدهار التي وصلت إليها الزراعة أثناء تلك الفترة " القرن الأول ونصف القرن الثاني " وكنتيجة طبيعية أيضاً لما بذلته الإدارة الرومانية من جهد لازدهار الحياة الاقتصادية في مصر بوجه عام . فكما شجعت الإدارة الرومانية الملكية الخاصة في مجال الزراعة ،فقد شجعت سياسة الاقتصاد الحر في كثير من أوجه الصناعة ، وكان نظام " "Geousia " " الإقطاعيات" [١٤] الذي طبقته

---

[١٣] آمال الروبي(1986) : الملكيات الزراعية الكبيرة في كرانيش في أواخر القرن الثاني الميلادي ، مجلة الدراسات البردية ، مجلد 3 ، ص 270.

[١٤] أراضي الأقطاعيات (Ge ousia) كان ذلك النوع من الأراضي يمثل الدعامات الأساسية في النظام الخاص بالأراضي والذي أرسي قواعده الإمبراطور" أغسطس " ، وقد ظهرت هذه النوعية من الأراضي بعد سيطرة الرومان علي مصر مباشرة والمقصود بمعني كلمة "Ousia" الملكيات العقارية الكبيرة التي كانت تمتلكها العائلة الإمبراطورية وندماء الإمبراطورية وكبار الملاك من مجلس الشيوخ " السناتو " أو بعض الفرسان ويمكن أن يطلق عليها بمعني أدق " أراضي الضياع " . وبذلك يكون " أغسطس " قد أفسح المجال أمام استثمار رؤوس أموال كبار رجال الدولة الرومانية في مصر لينمو اقتصادها في شتي المجالات ، وقد كانت الأقطاعيات في مجملها وحدة اقتصادية متكاملة تضم بين ثناياها العديد من المصانع التي تعمل من خلال المواد الخام التي تنتجها أراضي الضياع كما كان بها أسواق لتسويق منتجاتها .

ويختلف نظام (الضياع) الذي أقامه الرومان عن نظام الضياع الذي كان موجود في عصر البطالمة ، من حيث أن البطالمة كانوا يمنحون هذه الضياع كهبه شخصية من الملك البطلمي لكبار معاونيه ووزرائه ويستطيع الملك استردادها وقتما يشاء . وخير مثال علي ذلك أن ضيعة "ابو لونيوس " وزير المالية الشهير في عهد بطليموس الثاني "فيلادلفوس " التي صادرها بطليموس الثالث " يورج يتيس " بعد أن عزله من منصبه ، أما الضياع في عصر الرومان فكانت تؤل إلي أصحابها بحق الشراء عن طريق المزاد العلني أو غير ذلك من سبل البيع والشراء ، وعلي ما يبدو أن الرومان قد توفرت لديهم العديد من الأراضي بعد أن تمت لهم السيطرة علي مصر وذلك نتيجة لمصادرتهم لأراضي الهبات التي منحها الملك البطلمي لذويه وأراضي الإقطاعيات العسكرية الممنوحة للجند في العصر البطلمي وكذلك الأراضي التي كانت ضمن أملاك المعابد مما جعل " أغسطس " يشجع أفراد عائلته و ذويه وكبار موظفي الإمبراطورية علي شراء تلك الأراضي لتشجيع الاستثمار في الولاية الجديدة وما يدل علي ذلك أن "ليفيا " زوجه أغسطس " وكذلك الأميرة " أنطونيا" أبنه " أنطونيوس " من شقيقة " أغسطس" "أوكتافيا" وكذلك " مايكيناس " وزير الثقافة في عهد " أغسطس " كان لهم ضياع في منطقة الفيوم هذا بالإضافة إلي عدد من أثرياء روما الذين أرادوا استثمار أموالهم في مصر وشجعهم علي ذلك ما قام به " أغسطس " من عرض هذه الأراضي بأسعار مخفضة هذا إلي جانب الامتيازاتالعديدة التي أعطتها الدولة لأصحاب هذه الضياع مثل تخفيض الضرائب علي تلك الأراضي وفي أحياناً أخري الإعفاء الكامل من الضرائب وكان الهدف الأساسي من وراء ذلك هو جذب المستثمرين الرومان لاستثمار أموالهم في مصر ، أضف إلي ذلك أن العديد من أثرياء الإسكندرية جذبتهم فكرة شراء هذه الأراضي فشكلت " الإقطاعيات " بذلك دعامة اقتصادية هامة للحكم الروماني في مصر وساهمت في إنعاش الزراعة .

علي أن نظام الإقطاعيات انهار في عام 96م في عهد الإمبراطور " فسباسيانوس " وذلك بناءاً علي قرار السناتو بإعطاء الإمبراطور كل أملاك الإمبراطورية وإرجاعها إلي

الإدارة الرومانية في مصر يعد بيئة مناسبة لتطبيق فكرة الملكية الخاصة علي الصناعة .

ويرجع السبب في نشئت هذه الضياع في مصر في العصر الروماني إلي رغبة الإمبراطور " أغسطس " في الإسراع بعملية استصلاح الأراضي علي نطاق أوسع والعمل علي النهوض بحالة البلاد الاقتصادية ، لذلك دعا أغسطس أفراد الطبقات الأرستقراطية في كل من روما والإسكندرية إلي استثمار أموالهم في زراعة مساحات كبيرة من الأراضي التي صادرتها الدولة في بداية الفتح الروماني لمصر (١٥).

وقد ساهمت هذه الضياع بدور كبير في النهوض بأحوال البلاد الاقتصادية من الناحية الزراعية وذلك عن طريق استصلاح مساحات كبيرة من الأراضي الزراعية وإعادة زراعتها مرة أخري ، كما أنها ساهمت في إنعاش أحوال البلاد من الناحية الصناعية أيضاً حيث كان هناك العديد من الحرف والصناعات التي كانت قائمة علي ما تقوم الإقطاعيات بإنتاجه من مزروعات تزرع في أراضيها مثل صناعة الجعة التي تقوم علي زراعة الشعير ، وصناعة

ذمته لذا فقد صدرت جميع أراضي الإقطاعيات و أطلق عليها "أراضي الذمة" "Ousiakege" وتم تأجيرها إلي مزارعون أطلق عليهم لقب " مزارعو الضياع" "OsuiakoiGeorgoi" .

انظر Rostovtzeff (M) (1979) : The Social and Economic History of The Roman Empire , oxford. .

- إبراهيم نصحي (1963) : حضارة مصر في العصر الروماني (تاريخ الحضارة المصرية، المجلد الثاني ج2 ، ص177-193.

(1) العبادي : مصر من الإسكندر الأكبر حتي الفتح العربي ، ص 247.

النبيذ التي كانت تقوم علي زراعة الكروم ، وصناعة أوراق البردي التي كانت تقوم علي نبات البردي الذي كان ينمو في أرض مصر [١٦].

وتحتوي أحدي البرديات وهي بردية P.OXY , .XII,1434 ,L , 6-17(74 B.C- 11A.D)علي معلومات تفيد كيفية حصول أحد أفراد الأرستقراطية في الإسكندرية علي أرض إقطاعية، وهو "جايوس يوليوس ثيون " الذي شغل منصب كبير بالدولة ، حيث تشير البردية إلي ان المدعو جايوس تقدم بطلب شراء أرض من الدولة ، وأن الوالي "تورانيوس (سنه 7-4 ق.م) سمح له بشراء أرض من أملاك الإمبراطور علي أن يسدد جميع استحقاقات الدولة . ولكن لسبب غير موضح بالبردية لم يتم تعين الأرض وتسجيلها ولم يدفع المبلغ المستحق عليها . وفي عام 11/10م تقدم ابن جايوس يوليوس ثيون الذي كان يحمل نفس اسم والده بطلب آخر لشراء أرض من الدولة ، فعين له الوالي " أكويلا " في نوموس أوكسيرنخوس أرضاً كانت تنتمي إلي معبد إيزيس . وحصلت الدولة علي استحقاقات من ثيون الصغير قدرها 1200 دراخمة عن إجمالي 600أرورة [١٧].

وكانت إحدى عوامل ازدهار الصناعة في ذلك الوقت ازدهار التجارة وخاصة التجارة الشرقية التي جعلت من مدينة الإسكندرية أحدي ركائز الاقتصاد الروماني في تلك الفترة ونستدل علي ذلك من نص تاريخي للإمبراطور "هادريان " حيث يصف مدينة الإسكندرية في هذا النص بأنها : -

---

(16) Johnson : OP .Cit , PP 14.

(17) P.OXY , .XII ,1434 ,L , 6-17(74 B.C- 11A.D)

'' genus hominum seditiosissimum, vanissimum, iniuriosissimun, - civitas opulenta, dives, fecunda, in qua nemo vivat otiosus. 6 alii vitrum, conflant, aliis c<h>arth[h]a conficitur, omnes certe linifiones <aut> cuiuscumque artis et <professionis> videntur; et habent podagrosi, quod agant, habent <prae>cisi, quod agant, habent caeci, quod faciant, ne chiragrici quidem apud eos otiosi vivunt. unus illis deus nummus est..

" مدينة غنية ذات ثراء ورخاء لا عاطل عن العمل بها ، فالبعض من أهلها يعمل في صناعة الزجاج ، والبعض الآخر يعمل في صناعة أوراق البردي ، والغالبية العظمي أما في صناعة النسيج أو حرف آخري حتي أصحاب العاهات والعجزة كلله عمله حتي من فقدوا أيديهم لا يقضون حياتهم بلا عمل ، فالجميع يتعبد لإله واحد هو المال " [١٨].

ويتضح من خلال هذا النص أن الإسكندرية كانت مركزاً لعديد من الصناعات المهمة في ذلك الوقت ولا يعني ذلك عدم وجود هذه الصناعات في باقي أنحاء مصر بل أن تلك الصناعات انتشرت في البلاد قبل وصول الرومان إلي مصر ولكن حتي يتضح لنا الأمر لأبد أن نذكر أن الرومان ساهموا بمجهوداتهم في رقي وازدهار تلك الصناعات من خلال تشجيعهم للاستثمار الفردي وكذلك توفير البيئة المناسبة لأمن التجارة الداخلية والخارجية لتصريف الإنتاج تشجيعاً للاستثمار .

أما في مجال التجارة:- فبفضل موقع مصر الجغرافي المتميز الذي جعل منها ملتقي التجارة العالمية الآتية من الشرق والغرب ، وبجانب اهتمام

---

[18] Seut ; . VIII , 5-7 .

البطالمة الأوائل بالتجارة والعمل علي تنميتها وتطويرها في الداخل والخارج و العناية بالطرق البرية وتأمين الملاحة النهرية [١٩]ازدهرت التجارة ، كما عمد الرومان إلي تدعيم التجارة في مصر مثلهم مثل البطالمة وذلك عن طريق اتباع نظم وإصلاحات تشابهت في بعض الأحيان مع نظم البطالمة وإصلاحاتهم واختلفت في أحيان أخري وهذه النظم والإصلاحات تمثلت في :

1 تأمين الطرق البرية والملاحة النهرية في الداخل . فقد عمل الرومان علي تأمين الطرق البرية والملاحة النهرية في النيل منذ بداية حكمهم لمصر وما يؤكد ذلك أن " كورنيليوس جالوس " Cornelius Gallus "وهو أول ولاة الإمبراطور "أغسطس " علي مصر أثناء قيامه بحملته العسكرية للقضاء علي ثورة المصريين ضد الحكم الجديد يصل بتلك الحملة إلي طيبة ويقوم بتأمين البلاد والطرق البرية التي تمثل شرايين رئيسية للمواصلات والتجارة الداخلية المؤدية بين قفط (مصر العليا) وبين ميناء ميوس هورموس ، وكذلك بين قفط وميناء برنيكي علي البحر الأحمر حيث تمر التجارة الشرقية الآتية من بلاد العرب وشرق أفريقيا والهند ، كما قام هذا الوالي بإخضاع القبائل العربية التي تتحكم في طرق التجارة الآتية من الهند وشرق أفريقيا [٢٠].

---

[19] Rostovtzeff (M) :OP .Cit ., P .311.

[٢٠] عبد اللطيف أحمد علي(1993) : مصر والإمبراطورية الرومانية في ضوء الأوراق البردية ، القاهرة ،دار النهضة العربية ، ص 63 وما بعدها .

ومع تعاقب الأباطرة علي الحكم تعاقب أيضاً الاهتمام بالطرق البرية فتم شق طرق جديدة في عهد الإمبراطور " هادريان" وتم توفير الأمن والاستراحات الآمنة وخزانات المياه العذبة علي تلك الطرق البرية ، فلم يدخر الرومان جهداً لتوفير كل وسائل الراحة والآمن لتلك الطرق فتم توزيع الحرس ورجال الشرطة لحماية القوافل التجارية من اللصوص [٢١].كما تم الاهتمام بالملاحة النهرية وتأمين السفن المارة بها، حيث إشارة بردية .P . Lond .inv,616—245 إلي أنه كان هناك تعليمات لأصحاب السفن من قبل الإدارة الرومانية تلزم أصحاب السفن باتباعها، مثل عدم الإبحار ليلاً ومراعاة السير للسفن بهدوء وكذلك مراعاة عدم السير في التيارات المائية والعواصف وأن يقوم أصحاب هذه السفن بإنزال المرساة للراحة كل يوم في أكثر المناطق أمناً [٢٢].

وبجانب اهتمام الرومان بتأمين الطرق البرية والملاحة النهرية في الداخل عمدوا أيضاً إلي إتباع نظم الاقتصاد الحر وفتح المجال لاستثمار الأموال والأفراد في التجارة في مصر . فقد ازدهرت التجارة الخارجية لمصر وهي تحت حكم الرومان وذلك نتيجة لطبيعة الأحوال التي سادت العالم القديم أن ذاك فقد استطاعت روما أن تسيطر علي العديد من أقاليم العالم القديم مما أدي إلي أن التجارة كانت تنتقل من مكان إلي مكان في أمن وتحت سيطرة واحده وهي سيطرة روما ، أضف إلي ذلك ما مثله موقع مصر الفريد من أهمية تجارية جعل عاصمتها تحتل المكانة الأولي في تجارة العالم لتحكم موقع مصر في الطرق التجارية بين الشرق والغرب وكذلك كثرة سواحلها علي شواطئ البحرين

---

[٢١] نفتالي لويس : المرجع السابق ،ص 159.

[22] P. Lond . inv , 616 – 245.

الأحمر والمتوسط ، فيذكر " استرابون" Αλεξάνδρεια το μεγαλύτερο εμπόριο στον κατοικημένο κόσμο.
"أن الإسكندرية غدت أكبر مركز تجاري في العالم "[٢٣].

ومع تحول الاقتصاد المصري تحت الحكم الروماني إلي الاقتصاد الحر وتشجيع الاستثمار تحول الأفراد الأثرياء في مصر وخاصة في مدينة الإسكندرية إلي مستثمرين لأموالهم وخاصة في المجال التجاري وذلك كنتيجة حتمية لما كان لهذه التجارة من مكاسب مادية كبيرة ، وصلت في أحيان كثيرة إلي أن يصفها أحد المؤرخين القدماء وهو بليني قائلاً:- " المصنوعات الآتية من الهند كانت تباع لنا بما يعادل مائة ضعف ثمنها الأصلي [٢٤].

" placatiores ; verum Arabiae etiamnum felicius Mare est ; exillo namque margaritas mittit- minimaque computation miliens centena milia sesterium annis omnibus India et seres et paeninsula illa imperio nostro adimunt—tanti; nobis deliciae et feminae constant."

وهذا أن دل علي شيء فإنما يدل علي المكاسب التجارية الكبيرة التي عادت علي أهالي الإسكندرية نتيجة لتطبيق مبد أ استثمار رؤوس الأموال أو تطبيق سياسة الاقتصاد الحر هذه السياسة التي اتبعها الرومان في مصر خلال حكمهم لها .

هذا فيما يتعلق بسياسة الرومان الاقتصادية في مصر. هذه السياسة التي أدت إلي ازدهار الحياة الاقتصادية بجميع نواحيها في مصر خلال القرنين الأول والثاني للميلاد . لكن مع بداية القرن الثالث الميلادي تعرضت

---

(23) Strabo , XVII, 1 ,13.
(24) Plinius , Nat . Hist , XII, 84.

الإمبراطورية الرومانية لأزمات سياسية متتالية ألقت بظلالها السلبية علي الأحوال الاقتصادية بالإمبراطورية كافة. مما جعل المؤرخين يطلقون علي هذا القرن اسم " فترة المحنة الكبرى" وبالتالي لم تسلم مصر من آثار تلك الأحداث العامة في الإمبراطورية مما أدي إلي تدهور الأحوال الاقتصادية بها.

وبعد استعراض سياسة الرومان الاقتصادية في مصر ، نتحدث فيما يلي عن المراسيم الاقتصادية التي أصدرها الأباطرة الرومان في مصر مع إيضاح الأسباب التي دفعتهم إلي إصدار هذه المراسيم وكذلك الآثار التي ترتبت علي أصدرا هذه المراسيم . وأول هذه المراسيم هي :-

مراسيم الإمبراطور هادريان الاقتصادية :-

-المراسيم المتعلقة بإيجارات الأراضي الزراعية :-

من المعروف أن فيضان نهر النيل هو المصدر الرئيسي لري الأراضي الزراعية المصرية في العصر الروماني ، وكان هناك مقياس بجنوب مصر يلاحظ ارتفاع فيضان النيل في اليفانتين ، وعلي ضوء هذا المقياس كان ولاة مصر يحددون مقدار الضرائب التي يتم جبايتها علي الأراضي الزراعية .
ويذكر " بليني": " أن ارتفاع الفيضان إلي 16 ذراعاً هو الارتفاع الأمثل فإذا قل عن ذلك لا يكتمل ري الأرض ، وإذا زاد عن ذلك فإن التصريف البطيء يعرقل الزراعة ويعوقها كما أن الأرض في هذه الحالة تظل مغمورة بالمياه لفترة طويلة وتضيع الفرصة الملائمة لبذر البذور في الأرض ، وإذا ما كان الفيضان منخفضاً فإن الأرض التي لم تروي لا تنتج محصولاً . وفي الحالتين يحدث

انزعاج شديد بالبلاد . فإذا كان معدل ارتفاع الفيضان 12 ذراعاً تحدث المجاعة والقحط ، وإذا كان 13 ذرعاً تجوع البلاد نسبياً وإذا كان 14 ذراعاً فإنه يجلب البشر والسرور، وإذا كان 15 فإنه يأتي بالأمان ، وإذا كان 16 ذراعاً فإنه يحدث الفرحة والرفاهية " [٢٥].

وما يؤيد رأي بليني بأن الارتفاع الأمثل لفيضان النيل هو 16 ذراعاً ما تضمنته بردية P . Ox . 121 . وهي من بردي أوكسيرنيخوس " البهنسا" حيث جاء فيها أنه كان يتم في هذا الإقليم "البهنسا" تقديم 16 أضحية من كل نوع سنوياً للنيل ، وهو ما يعد نوعاً من الرقي السحرية لجلب فيضان جيد أو ربما للاحتفال بقدوم مثل هذا الفيضان الجيد [٢٦].

ونظراً لأن الفيضان عند حدوثه كان يزيل كافة العلامات الفاصلة بين حدود الحقول في الأراضي الزراعية وكان يحمل ضفاف الأنهار والقنوات والجزر بعيداً ويرسب التربة في أماكن أخري فقد كان هناك حاجة لإجراء مسح للأراضي بعد الفيضان [٢٧]. وكانت السجلات الخاصة بعملية مسح الأراضي عادة ما تودع في مكاتب كاتب القرية والكاتب الملكي [٢٨]والأستراتيجوس وربما في المكاتب الرئيسية للإدارة الرومانية بالإسكندرية [٢٩].

---

[25]Pliny : Nat, Hist . 5. 58.

[26]P . Oxy .I , 121 ,(201 A.D- 300A.D).

[27]Strabo , XVII , 787.

[٢٨] الكاتب الملكي "Basilicogram Mateus " كان يساعد الاستراتيجوس (رئيس المديرية) في القيام بأعباء وظيفته ، فهو يقوم بعمل الإحصاءات والتقارير اللازمة لعملية التقديرات الخاصة بالضرائب ويساعده علي القيام بمهام تلك الوظيفة موظف أخر أطلق عليه لقب " بيبو

كما كان هناك لجان للتفتيش علي الأراضي . والتفتيش علي الأراضي هذا كان أمر مختلف تمام الاختلاف عن مسح الأراضي . فقد كان هناك لجان تعين سنوياً لملاحظة حالة الأرض بعد الفيضان وتقدير معدل الضرائب والإيجارات حسب حالة الأرض والتأكد من صحة ما قدم هـ المزارعون من تقارير حول أوضاع أراضيهم بعد الفيضان فمنها ما وصلت إليها مياه الفيضان ومنها ما لم تصل إليه مياه الفيضان أو غطته المياه والرمال . وكان يرافق أعضاء لجان التفتيش مساحون يقومون بقياس ومسح الحقول عندما تكون هناك حاجة إلي ذلك (٣٠).

وكانت تحدث في بعض الأحيان احتكاكات وخلافات بين هذه اللجان وبين المزارعين وملاك الأراضي حول إعداد التقارير عن الأراضي (٣١). **والسبب في ذلك يرجع إلي أن الإدارة الرومانية اعتادت علي أن تضع معدلات محددة لإيجارات وضرائب الأراضي الزراعية وفقاً لدرجة خصوبة وإنتاجية كل قطعة علي حده . ولم تكن الظروف الاستثنائية لحالة الفيضان (سواء كان منخفضاً أو**

فيلاكس " "bibio phylakes "(وهو كموظف الأرشيف) وكان هذا الموظف مختص بالإشراف علي حفظ الوثائق والأوراق الرسمية الموجودة في عاصمة كل مديرية (المتروبوليس Metropo) .

–Reimmuth (O.W) (1935) : The Prefect Of Egypt from Augustus to Diocletian , London , P. 80.

(٢٩) محمد السيد عبد الغني(2001) : لمحات من تاريخ مصر تحت حكم الرومان ، الإسكندرية ،ص 205.

(30)P . Hamb . ,I ,12. (209 A.D – 210A.D).

(31)P . Oxy . XII , 1460.(219 A.D -224 A.D).

مرتفعاً) تؤخذ مأخذ الجد وتوضع في الاعتبار من جانب الموظفين إلا إذا أثرت هذه الظروف الاستثنائية للفيضان في حالة تكرارها علي درجة خصوبة الأرض المعنية . ومن ثم فقد كانت المعدلات المعتادة من الضرائب والإيجارات تظل تفرض علي الأرض التي لم يرويها الفيضان طالما لم تتأثر درجة خصوبتها وكما لو كان توصيل المياه إليها بأية طريقة هو من شأن المزارع [٣٢].

ويؤكد هذه النظرة من قبل الإدارة الرومانية ما ورد في تقرير مسحي عن الأراضي الملكية [٣٣] في إحدى القري الواقعة جنوب الإقليم الأرسينويتي (الفيوم) [٣٤]. حيث جاء فيه : –

" أن قطعة أرض مساحتها 18 3/4 أرورة من الأراضي الملكية في تلك القرية غمرتها مياه الفيضان في أحد الأعوام ومع ذلك استمرت الإيجارات تجبي عنها

---

[٣٢] محمد السيد عبد الغني : جوانب من الحياة في مصر في العصرين البطلمي والروماني ، الإسكندرية ، 2001 ، ص 225.

[٣٣] الأراضي الملكية Gebesilike هي الأراضي التي كان يمتلكها الملك البطلمي وكانت تحمل نفس الاسم وعندما تم فتح مصر علي يد الرومان تحولت ملكيتها بالتالي إلي الدولة الرومانية ، وظل هذا القسم من الأراضي يحمل نفس التسمية ، وكان يتم تأجيرها سنوياً إلي مزارعين أطلق عليهم تسمية " المزارعين الملكيين" وكان يشرف علي تأجير تلك الأراضي" الاديوس لوجوس " مدير الحساب الخاص ، ويقوم بتأجيرها مقابل نسبة من المحصول تقدر سنوياً ، وكانت الدولة تقدم تسهيلات للمزارعين للحصول علي قرض من الغلال ويقوم الزارع بإعادته إلي شون Thesauroi الدولة بعد جني المحصول مضاف إليه الفوائد المستحقة علي هذا القرض. انظر:. Rostovtzeff (M) : Op .Cit , P. 282 – مصطفي العبادي : مصر من الإسكندر الأكبر إلي الفتح العربي ، ص 245.

[34] P . Oxy ,VI .918 . Fayum , (2 nd Century A.D.).

كالمعتاد [٣٥] . ويبدو أن الإدارة قامت بتحصيل الضرائب المعتادة عليها لأنها كانت تأمل في أن تنحسر عنها المياه الزائدة وأن تعود الأرض إلي طبيعتها في أقرب وقت . ولكن نفس القطعة من الأرض ظلت مغمورة بالماء في العام التالي وأمام استمرار هذا الوضع السيء قامت الإدارة بتأجيرها عن طريق شيوخ المزارعين بالقرية بإيجارات منخفضة وكتبت في التقرير الخاص بهذه الأرض تبرر هذا الإجراء العبارة التالية :-

" خفضت إيجاراتها في العام الرابع لأنها ظلت مغمورة بالمياه " [٣٦]

[. . . . .]λουμ(ένῳ)
[. . . . .] Ὡριγένους ἀπ[- ca.10 -] ἐξ ἀπηλ(ιώτου) διώρυχο(ς) Τεκ-

ومن خلال ذلك يتضح أن الإدارة الرومانية لم تلجأ لتخفيف الإيجار عن هذه الأرض إلا بعد أن استمرت مغطاة بالمياه لمدة عامين مما أثر علي خصوبتها وقدرتها الإنتاجية تأثيراً سلبياً وهذا إن دل علي شيء فإنما يدل علي سوء سياسة الإدارة الرومانية في مصر في حل الأزمات والتعامل معها بشكل يرضي الجميع وعدم اهتمامها بحالة الفيضان التي كان لها تأثير كبير علي حالة الأراضي الزراعية .

كما أن هناك دليل آخر علي أن إيجارات أراضي الدولة كانت تحدد وفقاً لمعدلات ثابتة ومحددة حسب درجة خصوبة قطعة الأرض المؤجرة وقت التأجير دون اعتبارات من جانب الموظفين المحلين لظروف الفيضان الاستثنائية . وهذا الدليل يتمثل في إحدى فقرات مرسوم الوالي " تيبيريوس يوليوس الإسكندر" عام

(35) P . Oxy . VI , 918 , Col . XI , 1-2.
(36) P .Oxy .VI , 918 , Col .II, 2-3.

68م . ففي هذه الفقرة يدين الوالي سياسة الموظفين المحلين في هذا الشأن قائلاً : -

" أن الضرائب التي يتم تحصيلها بصورة تقديرية وليس علي أساس الارتفاع الفعلي لفيضان النيل بل من خلال حساب متوسطات بضعة فيضانات سابقة . ولكن ليس هناك ما هو أكثر عدالة من الحقيقة ذاتها . لذا يجب أن نجعل الناس يحيون في ثقة ويزرعون أراضيهم بمعنويات مرتفعة وهم علي يقين من أن تحصيل الضرائب والإيجارات منهم سوف يكون طبقاً للحالة الحقيقية للفيضان الفعلي ولأرضهم التي تم ريها " [٣٧].

كما أن هناك خطاب موجه من الأستراتيجوس " ابوللونيوس " حاكم إقليم " الهيبتاكوميا " (السبع قري) في الصعيد إلي إحدى لجان التفتيش علي الأراضي جاء فيه : -

" أنني ألفت انتباهكم إلي هذا الأمر وسأوضحه لملاك الأراضي الذين سيختارون للتفتيش علي الأرض من الأقاليم الأخرى . وسوف أصدر إليهم التعليمات بمسح الأرض الزراعية أينما كان ذلك ضرورياً . ولست في حاجة إلي أن أكتب إليكم بإسهاب بأن عليكم أن تراعوا عدم تعرض السكان المحليين لأي تعسف أو تجاوزات أو ابتزاز عند إجراء التفتيش علي الأرض "[٣٨].

---

[37] OGIs , 669 , 12 , 55 ff . Translation by : Johnson (A.C) : Roman Egypt , PP . 704-709.

[38] Wilchen , Chr . 228.

ومن خلال الوثائق السابقة يتضح لنا كيف أن الإدارة كانت تضع معدلات الضرائب والإيجارات للأراضي بصورة مسبقة بناءً علي أساس متوسط الفيضانات السابقة وليس علي أساس الظروف الفعلية للأرض بعد الفيضان . كما أن تقارير لجان التفتيش علي الأراضي بعد الفيضان دائما ما كانت في غير صالح المزارعين ، وكانت دائماً تميل إلي التعسف مع الملاك والمزارعين والمبالغة الشديدة في التقليل من مصداقية ما ورد بتقاريرهم خدمة للمصالح المالية للإدارة والحكومة الرومانية وهذا ما كان يمثل عبء إضافي علي كاهل المزارعين ويزيد من نسبة المدينين للخزانة العامة ويؤدي في حالة تكراره إلي بوار الأرض وجفافها .

وتزخر أوراق البردي بالعديد من الحالات التي تدل علي تعسف تقارير لجان التفتيش مع الملاك والمزارعين والمبالغة الشديدة في التقليل من مصداقية ما ورد في تقاريرهم ومن الأمثلة علي ذلك ما جاء في :- P .Brux . I , Col 4-6. حيث اعترفت لجنة التفتيش بأن 151 أرورة فقط من إجمالي 420 أرورة هي فقط الأرض غير المروية في حين اعترفت أن بقية مساحة الأرض أي ما يعادل 269 أرورة قد ارتوت [٣٩]. كما جاء في بردية P .L eipzig , 105 أن لجنة التفتيش اعترفت بأن 127 أرورة فقط من إجمالي 1850هي التي لم ترو في حين اعتبرت أن بقية المساحة 1723 أرورة قد تم ريها [٤٠].

(39)P . Brux . I , Col , 4-6.(174 A.D)
(40)P . Leipzig , 105.

وكان من حق المزارعين الطعن علي ما جاء في تقارير لجأن التفتيش وتقديراتها أو الاستئناف ضدها وتحتوي العديد من البرديات علي أمثلة لهذه الحالات ومنها ما جاء في بردية . B.G. U . 108 حيث يذكر مزارع أن أرضه مغطاة بالرمال [٤١]، وفي وثيقة أخري يقول أحد الملاك أن أرضه تغطيها المياه ولا يمكنه زراعتها [٤٢].

وبسبب هذا الوضع وما كان يعانيه الفلاحون من تعسف من قبل الإدارة والموظفين أصدر الإمبراطور "هادريان " مرسوم في أوائل القرن الثاني للميلاد عام 118م وقرر بمقتضاه :-
" أن تؤجر الأرض الملكية والأرض العامة وأرض الضياع حسب القيمة الفعلية لكل قطعة أرض وليس حسب المعدل المحدد من فترة سابقة " [٤٣].

[εὐ]εργεσία[ι]ς στήσαντος τὴ[ν] βασιλ(ικὴν)
γῆν καὶ δημοσίαν καὶ οὐσιακὴν γῆν
κα[τ]’ ἀξίαν ἑκάστης καὶ οὐκ ἐκ τοῦ παλαιοῦ
10π[ρο]στάγματος γεωργεῖσθαι, αὐτοί τε

وهذا المرسوم يوضح أنه قبل صدوره كانت أرض الدولة تؤجر وتحدد إيجاراتها وفق معدل محدد من وقت سابق أو حسب مرسوم أو قرار قديم أو حسبما جرت العادة بالنسبة للأرض وما يؤكد ذلك هو ماتم عرضه من وثائق سابقة [٤٤].

---

(41)B.G.U . I , 108.(172 A.D- 211 A.D)
(42)B.G.U. IV ,1193. (8 BCE) .
(43)P .Giss. 4 ,7-10 (.118. A.D) = Sel .Pap , II ,354.
(44)PSI . X , 114 4 Fayum ,(100 A.D.)
P. Tebt . II , 373 , Fayum , (110. A .D)

وتمثلت الآثار التي ترتبت علي إصدار مثل هذا المرسوم من قبل الإمبراطور " "هادريان " في أنه كان هناك تجاوب واسع النطاق مع هذا المرسوم . نلمسه من خلال الوثائق البردية [٤٥] والتي كان أغلبها في هذا الشأن عبارة عن تظلمات من المزارعين في الإقليم الأبوللونوبوتيي هيبتاكوميا (السبع قري) في شمال محافظة سوهاج الحالية من مزارعين الأراضي الملكية موجهه خصوصاً إلي " أبولونيوس " حاكم الإقليم يشتكون من أنه قبل صدور مرسوم الإمبراطور "هادريان" لم تكن أرض المزارع منهم تحتمل مثل هذا الإيجار المرتفع وأنه كان يشكل الإيجار المرتفع عبئاً ثقيلاً عليه .

والطلب التالي يعتبر نموذجاً واضحاً لما احتفظت به البرديات حيث جاء فيه :-

"إلي أبولونيوس ، محافظ القري السبع بمحافظة أبولينوبولس، من بافيس Paphis بن هونيس Hones وأخوته ، من قرية تيرثيس Terythis. قرب القرية المذكورة مسجل باسم أبينا هونيس أرض ملكية كالآتي 3,5 أرورة بضريبة 3,5 أردب [٤٦](للآرورة) و1,5أرورة أخري و 43/64 أرورة بضريبة 2أردب و 1/16 أرورة بضريبة 5,5أردب وأرورة واحدة بضريبة 2/12 4أردب

---

(45)P .Giss ,4, 5,6 , Cols .I , II , III .
P .Ryl . II , 96 , (. 118-119 A.D).

[٤٦] أردب "Artaba" الوحدة الأساسية لكيل المواد الجافة وتستخدم في كيل الحبوب وما شابهها. وقد تم إقرار الأردب بسعات مختلفة تبدأ من 24 إلي 42 خوينيكيس "Choinikes" (والخوينيكس هو مكيال للمواد الجافة يعادل لتراً واحداً تقريباً) . ويعتقد بانالأردب الذي كان يجمع للضرائب كان يبلغ 40 Choinikes وهي كمية تساوي تقريباً 43 لترا أو 1/6 1 بوشل أنجليزي (البوشل 8 جالونات).
أنظر : نفتالي لويس : المرجع السابق ، ص ص 242-243.

والجملة 47/64 6أرورة. (الآن حيث أن هذه الأرورات لا تنتج ما يكفي لمثل هذه الضريبة العالية . فإنني أنوه بثقل حمل الإيجار ، وطبقاً لأوامر سيد العالم العظيم قيصر هادريان فأنني أرغب في العمل في الأرض في المستقبل بضريبة 1/24 1 أردب من القمح لكل أرورة علي أن أعفي من دفع ضريبة الأرضالتي لايغمرها الفيضان وأن أدفع النصف للأرض التي تروي بالرفع كالعادة . حتي أستطيع أن أشارك في عمل الخير وداعاً – (التاريخ 8 ديسمبر 117م) [٤٧].

وهذا أن دل علي شيء فإنما يدل علي مدي تحكم مياه الفيضان في كمية الإنتاج الذي تجود به الأراضي الزراعية ، وكيفية اختلاف إنتاج كل قطعة أرض وذلك باختلاف طريقة الري التي تروي بها .

ومن خلال ما سبق يمكننا بأن نقول إن فرض الإيجارات والضرائب المرتفعة علي أراضي المزارعين بغض النظر عن الظروف الاستثنائية للفيضان انخفاضا وارتفاعا كانت هي القاعدة السائدة من قبل الإدارة الرومانية في مصر . في حين كانت المراسيم التي يصدرها الأباطرة والولاة لمحاولة التحكم والحد من هذه المعدلات المرتفعة من الإيجارات والضرائب ما هي إلا مجرد حلول مؤقتة أو مسكنات للأزمة من قبل هؤلاء الأباطرة والولاة لتهدئة الأوضاع في وقت تكون فيه شكاوي المزارعين والملاك وتظلماتهم قد بلغت أقصاها. ثم ما يلبث الوضع أن يعود إلي ما كان عليه بعد فترة بسيطة من إصدار مثل هذه المراسيم .

---

[٤٧] نفتالي لويس : المرجع السابق ، ص136-137.

وفي عام 130م قام الإمبراطور هادريان بزيارة مصر , وخلال هذه الزيارة لمس بها حالة من الإرهاق الاقتصادي. هذا الإرهاق الاقتصادي الذي بدأت آثاره تظهر بوضوح علي البلاد بعد حوالي 160 عاماً علي الاحتلال الروماني منذ أن فتحها "أغسطس " عام 30 ق.م وحتي عام 130م تاريخ زيارة الإمبراطور هادريان لها . وقد تجلت مظاهر الإرهاق الاقتصادي هذا في ثقل أعباء الضرائب ، وعجز المزارعين عن سدادها ، والتكلفة الباهظة للوظائف العامة التي كانت تقع علي القائمون بها سواء في المدن اليونانية أو عواصم المديريات .حيث عاني السكان من جراء تحصيل الضرائب بصورة غير إنسانية بالمرة وذلك من أجل استمرار تدفق هذه الضرائب لخزائن الإمبراطورية الرومانية . مما أدي إلي إساءة الأحوال بالبلاد.وعندما جاء الإمبراطور "هادريان" لمصر كانت الأزمة الاقتصادية بها قد بدأت تدخل في مرحلة التداعي . وما يدل علي ذلك ما توافينا به سجلات الضرائب في هذه الفترة حيث توضح أن الضرائب قد تراكمت في الصعيد لمدة خمس سنوات ، وتراكمت في الدلتا لمدة ثلاث سنوات وفي مصر الوسطي لمدة أربع سنوات .

هذا الوضع الذي وصلت له أحوال البلاد الاقتصادية جعل موظفي الإدارة الرومانية في مصر والذين كانوا يلمسون واقع حال ومدي تفاقم المشكلة منذ وفاة الإمبراطور " تراجان " عام 117م . يطلبون من الإمبراطور " هادريان أثناء زيارته لمصر السماح لهم بتطبيق نظام تأجير الأراضي الزراعية في مصر علي حسب مناطق جودتها الزراعية . فما كان من الإمبراطور " هادريان إلا أن وافق علي هذا المقترح وأقر تخفيض معدل الإيجارات . وقد أدي هذا

الإصلاح الذي أقره الإمبراطور هادريان إلي إنعاش أحوال الزراعة في مصر بصورة جيدة [٤٨].كما عمل "هادريان " علي تحويل الأراضي الملكية إلي إقطاعات صغيرة تشبه الملكيات الفردية. وقد أطلق علي هذا النوع من الأراضي اسم " الأراضي الملكية" التي عليها حق للأفراد وقد نفذ هذا التغيير عام 137م [٤٩].

وقد علق المؤرخ " روستوفتزويف " علي هذه الإجراءات التي اتخذها الإمبراطور هادريان في مصر بمقولة " انحلال السلطة الرومانية انحلالاً خطيراً في بعض أنحاء مصر " وهو يقصد من عبارة انحلال الرومنة أو السلطة الرومانية التمرد الواضح الذي حدث في العديد من أقاليم مصر ضد السياسة المالية والإدارية للإمبراطورية الرومانية في مصر . وهو ما دفع الإمبراطور " هادريان " إلي تقديم تنازلات من أجل استمرار دوران عجلة الإنتاج في البلاد وتفادي حدوث الثورات .

وما يؤكد ذلك هو المرسوم الذي بعث به الإمبراطور " هادريان " إلي واليه علي مصر بعد زيارته لها . والذي يطالبه فيه بأن يظهر شعوراً إنسانياُ تجاه أهالي البلاد بسبب عدم وفاء النيل في مصر عام 134-135م وفاء كاملاً، ويتحدث هادريان في هذا المرسوم أيضاً عن طبيعة الحياة وكيف أن

---

[٤٨] سيد الناصري (1978) : تاريخ الإمبراطورية الرومانية السياسي والحضاري ، القاهرة ، ص ص 256-257.

[49] Rostovtzeff (M) : Op .Cit , P. 432-433.

الأشياء تدور في دورة رخاء ثم جدب فرخاء مرة أخري يولد من جدب ، ويتسم هذا المرسوم بالرحمة والحث علي المعاملة الإنسانية [٥٠].

وكان نص هذا المرسوم كالتالي : -

"الإمبراطور قيصر تراجانوس أغسطس بن المؤله تراجان بارثيكبوس حفيد المؤله نيرفا، الكاهن الأعظم الحائز للسلطة التربيونية للمرة العشرين ، المنادي به مرتين إمبراطوراً ، وثلاث مرات قنصلاً أبو الوطن ، يعلن : حيث أنني أخطرت أنه في هذا العام أيضاً ، كما حدث في العام السابق فاض النيل ولكن بصورة غير كافية وغير كاملة وبالنظر إلي أنه في الأعوام السابقة فإن فيضان النيل لم يكن كافياً فحسب بل كان أعلي من أي فيضان سابق بحيث أنه فاض علي البلاد كلها وكان هذا سبب في أن الإنتاج من الغلال والمحاصيل الجميلة تراجع ، وحيث أنني رأيت أنه من الضرورة أن أحقق الفائدة للمزارعين ، برغم أنني أريد أن ينسب هذا الفضل إلي المؤله ، حيث أن أي نقص ينتج عن النيل سوف يتم استيفاءه من دخل الأعوام التالية بواسطة النيل نفسه والأرض لأنه من طبيعة الأشياء أن تتغير من الغني والنماء إلي العوذ والقلة ومن الندرة إلي الكفاية . وإرادتي الطيبة هي أن تعلم أن الضرائب النقدية المستحقة عن هذا العام سوف تكون بالنسبة لسكان طيبة ، اللذين هم في الغالب أكثر من تأثر بهذه الندرة علي خمس سنوات ، وبالنسبة لمن هم في " هيبتاكوميا" علي أربع سنوات وهؤلاء اللذين يقطنون في الدلتا علي ثلاث سنوات ونموذج الدفع شبه السنوي لمن يريد أن يدفع من سكان طيبة علي

[50] P. Oslo , III , 78 .(. 135-136 A.D) .= SB .III ,6944 ,(173 A.D).

خمس سنوات ، وبالنسبة لمن هم في " هيبتاكوميا" علي أربع سنوات وهؤلاء اللذين يقطنون في الدلتا علي ثلاث سنوات. صدر في الإسكندرية في العام الحادي والعشرين . 16 بؤونه " [٥١].

Αὐτοκράτωρ Κ̣αῖσ̣[αρ, θεοῦ Τραϊανοῦ Παρθικοῦ υἱός, θεοῦ Νέρουα]
υἱῳ̣[ν]όσ, Τραι(*)ανὸ̣ς [Ἁδριανὸς Σεβαστός, ἀρχιερεὺς μέγιστος,]
δημ[αρ]χικῆς ἐ̣ξουσ̣[ίας τὸ κ, αὐτοκράτωρ τὸ β, ὕπατος]
τὸ̣ γ, πα̣τ̣[ὴρ πατρίδος λέγει·]
5καὶ̣ γ̣ῦν ἐνδεέσ̣τ̣[ερον ἀναβῆναι τὸν Νεῖλον, ὡς καὶ πέρυσι,]
πυθ̣όμενος οὐδὲ γ̣τ̣[. <> ?, εἰ καὶ τοῖς προτέροις ἔτεσι ἐξῆς οὐ τελείαν μόνον,]
ἀλλὰ κ̣[αὶ] μείζω [σχεδὸν ὅσην οὔπω πρότερον ἐποιήσα-]
το τ̣ὴν ἀ̣νάβασιν [καὶ πᾶσαν τὴν χώραν ἐπελθὼν]
αἴ̣τιος [ὑπ]|ῆ̣[ρ]ξεν αὐ̣[τὸς τοῦ πλείστους καὶ καλλίστους καρποὺς]
10ἐξ̣ενε̣γ̣[κεῖν], ὅ̣μ̣ω̣[ς ᾠήθην ἀνάγκην εἶναι ποιήσασ-]
θ[α]ί τινα [πρὸς] τ̣οὺς [γεωργοὺς φιλανθρωπίαν, καίτοι]
πρ̣ο̣σ̣δοκῶν -- σὺν θ[εῷ δὲ εἰρήσθω -- τῶν ἐπιόντων]
ἐτῶν, καὶ εἴ τ[ι] γ̣ῦ̣ν ἐ̣[νεδέησεν, ἀναπληρώσειν καὶ αὐτὸν]
[τὸν Ν]ε̣ῖ̣λον καὶ τὴν γῆ̣[ν (?). . . τη(?). ε̣ξ̣οτ̣ερων τὴν φύσιν τῶν πραγ-]
15μάτων, ὡς ἐγ(*) μὲ[ν εὐροίας καὶ πολυκαρπίας εἰς ἔνδειαν]
[μ]εταβαλεῖν, ἐγ(*) δὲ τῆς [ἐνδείας εἰς ἀφθονίαν. τύχῃ δὲ τῇ ἀγα-]
[θ]ῇ· τὸν φόρον τὸν το[ύτου τοῦ ἔτους τὸν ἀργυρικὸν]
[ἵστε δι]ανεμη̣θη̣σ̣όμ[ε]νο[ν τοῖς μὲν ἀπὸ τῆς Θηβαίδος, οὓς μάλι-]
[στ]α̣ ε̣ἰ̣κ̣ὸ̣ς ἐκ τῆς ἐν̣[δείας βλαβῆναι,εἰς ε ἐνιαυσίους κατα-]
20[βολὰ]ς, [τ|ο[ῖς] δὲ ἀ̣π̣[ὸ τῶν ζ νομῶν εἰς τέσσαρας , τοῖς δὲ]
[ἀπὸ τ]ῆς Κάτω χώρ[ας εἰς τρεῖς , ὥστε εἶναι τοῖς βουλομένοις]
[καὶ] κ̣ατ’ ἐξάμην[ον ἀποδιδόναι, μενούσης τῆς συγχω-]
[ρηθείσης προθεσμίας τοῖς μὲν ἀπὸ τῆς Θηβαϊδος

[51]P. Oslo , III , 78 .(. 135-136 A.D.) = SB .III ,6944 ,(173 A.D).

τῶν ε ἐτ-]
[ῶν, τοῖς δὲ ἀπὸ τῶν ζ νομῶν τῆς τετραετίας καὶ τοῖς ἀπὸ]
25[τῆς Κάτω χώρας τῆς τριετίας. -ca.?-]
-- -- -- -- -- -- -- -- -- --

وعلي الرغم من إن هذا المرسوم صدر قبل 10 ديسمبر عام 136م إلا أنه لم يعمم حتي العاشر من العام التالي 137م ، وهذا المرسوم كان ينطبق علي أراضي البساتين ويتعلق بالإيجارات النقدية [٥٢].

ومن خلال هذا المرسوم تتضح أهمية زيارة الإمبراطور " هادريان " لمصر حيث أنها أتاحت له أن يري رعاياه ويتفقد أحوالهم بنفسه ولعل الأمر كان سوف يختلف لو لم يزر هادريان مصر . فلولا ذلك لما رأي أحوال البلاد ولما استطاع أن يتفقد أحوال أهلها . كما أنه في هذا المرسوم تظهر علامات الرحمة من الإمبراطور برعاياه وهذا الأمر يتشابه مع المرسوم الذي بعث به الإمبراطور " تيبيريوس" لواليه علي مصر " إيميليوس ركتوس " والذي ناشده فيه الرحمة برعاياه وعدم جمع ضرائب أعلي من القيمة المطلوبة ويقول له فيه مقولته المشهورة " أنما أرسلتك لتجز وبر الأغنام لا لتسلخها."

5] καὶ ταῦτα μέντοι πάντα ἐκ τῶν νενομισμένων προσόδων ἐδαπάνα: οὔτεγὰρ ἀπέκτεινε χρημάτων ἕνεκα οὐδένα οὔτ᾽ οὐσίαν τιν ὸς τότε γε ἐδήμευσεν, ἀλλ᾽ οὐδὲ ἐξ ἐπηρείας τι ἠργυρολόγησεν. Αἰμι λίῳ γοῦν Ῥήκτῳ χρήματά ποτεαὐτῷ πλείω παρὰ τὸ τεταγμένον ἐκ τ ῆς Αἰγύπτου ἧς ἦρχε πέμψαντιἀντεπέστειλεν ὅτι ‘κείρεσθαί μου τὰ π

---

[52] SB . III , 6944 ,(.137 A.D)

ρόβατα, ἀλλ᾽ οὐκ ἀποξύρεσθαιβούλομαι.'[٥٣] . هذا مع اختلاف ظروف كلا المرسومين.

وبعد عرض هذا المرسوم وتوضيح ما تضمنه من محاولات وعلاجات وتنازلات قدمها الإمبراطور "هادريان " من أجل حل المشكلة الاقتصادية التي كانت تعاني منها البلاد يظل هناك تساؤل إلا وهو : إلي أي مدي ساهمت هذه العلاجات في حل الأزمة الاقتصادية التي كان تمر بها البلاد ؟

وللإجابة علي هذا التساؤل يمكننا بأن نقول :- أنه علي الرغم من كل الجهود التي بذلها الإمبراطور "هادريان" لحل الأزمة إلا أنه يتضح من خلال بعض الوثائق أن أزمة ملاك الأراضي وهم الطبقة الوسطي من المجتمع كانت تسير من سيء إلي أسوا .حيث يتضح ذلك من خلال بعض القضايا التي كانت ترفع إلي الوالي خلال عهد الإمبراطور "هادريان". فإحدى هذه الوثائق تتضمن مرافعة محامي لصالح سيدة تدعي "هيرميون" كانت تواجه العديد من الاتهامات، ومنها محاولة دس السم لشخص كان مديناً لها ، وتزييف الأدلة بشأن دين ورهن أرضها وهروب عبد بمبلغ الدين للحيلولة دون الحصول عليه وذلك في إطار حيلة للحصول علي أرض المجني عليه . وخلال هذه المرافعة يصر المحامي علي أن موكلته " هيرميون " قد أشترت الأرض من المجني عليه وأنها تتمتع بملكيتها ، وتبعاً لذلك فإن المجني عليه لم يعد يدير الأرض من مدة طويلة . ويختتم المحامي مرافعته في هذه القضية بأن المجني

---

(53)Dio Cassius ; LVII , 10,5.

عليه كان محباً غير مرغوب فيه للسيدة " هيرميون " موكلته وربما يكون قد انهي حياته بيده من جراء رفضها له [٥٤].

وتستكمل بردية P. O . III. 486, A.D.131. ما ورد في البردية السابقة . حيث توضح أن "سارابيون" ابن المجني عليه يتابع شكواه ضد " ديونيسيا" ابنة السيدة "هيرميون السابق ذكرها في الدعوي السابقة والتي كانت متهمة فيها بدس السم لوالد "سارابيون" . ونظراً لأنها توفيت في أثناء محاكمتها ، فإن الدعوي الجنائية انقضت بوفاتها . ومن ثم فإن دعوي "سارابيون" نصبت علي استعادة أرض أبيه السليبة من ابنتها "ديونيسيا"، التي هي وريثتها الوحيدة . ويؤكد المدعي علي أن "ديونيسيا" وضعت يدها علي الأرض الخاصة بأبيه ، وأن الأرض كانت مرهونة لأمها فقط. علي حين أن "ديونيسيا" تؤكد أنها قامت بفك رهن الأرض وإعطاء والد " سارابيون " فرق ثمنها ثم قدمت باقي ثمن الأرض لأبيه وتسلمت عقد البيع منه قبل وفاته [٥٥].

وتنتهي هذه القضية بأن يحيل " الإيبستراتيجوس" [٥٦] الدعوي إلي الوالي في الإسكندرية وتلتزم "ديونيسيا" بالأمر وتذهب إلي العاصمة انتظاراً لقرار الوالي في هذه القضية . لكن "سارابيون" لم يحضر إلي الإسكندرية ،

---

(54)P.OXY . III , 472 ,(. 130. A . D)

(55)P.OXY . III . 486 ,(.131 A . D).

(٥٦)ابيستراتيجوس "Epistrategos " هو روماني من طبقة الفرسان كان يعمل حاكماً لابيستراتيجا حيث كانت مصر علي عهد الرومان مقسمة إلي ثلاثة ابيستراتيجات وهي من الشمال إلي الجنوب الدلتا، والأقاليم السبعة ، ومحافظة أرسينوي وطيبة . وكان الابيستراتيجوس مسئولا عن مديريات منطقته.

أنظر : نفتالي لويس : المرجع السابق ، ص 242.

ولما لم يحضر "سارابيون" فما كان من "ديونيسيا" الا أن بادرت بالعودة إلي موطنها "اكسيرينخوس" بعد استئذان الوالي وذلك للإنقاذ أملاكها المتضررة من فيضان النيل . وتنتهي البردية دون إعطاء نتيجة أو حكم نهائي في هذه القضية, والحصول علي نصيبه من ميراث أبيه بعد أن تبدد أمله في الأخذ بثأره من "هيرميون" (٥٧).

ومن خلال هذه المحاكمة تتضح لنا كيف أن أزمة ملاك الأراضي في مصر كانت تسير من سيء إلي أسوأ، وأن الجهود والتنازلات التي قدمها الإمبراطور" هادريان" لوقف تدهور الأحوال الاقتصادية لم تشهد نتائج ملموسة كما أنها لم تشهد استمرارية جادة لهذه المحاولات وذلك نتيجة لأن الطبقة الوسطي قد تداعت أيضاً وهو ما كان له بالقطع أشد الأثر علي تدهور حالة البلاد الاقتصادية هذا مع عدم رغبة أو قدرة الإدارة الرومانية علي تخفيف الأعمال عن عاتق البلاد وذلك لعدم وجود البديل لديهم مما أدي في النهاية إلي تفشي ظاهرة الهروب السلبي المعروفة اصطلاحا عند المؤرخين باسم "Anachoresis" "اناخورسيس".

وفي النهاية يمكننا بأن نقول أن زيارة هادريان لمصر قد شهدت بجانب أهدافها الأخرى محاولة وضع صيغة للإصلاح الاقتصادي وبحث عناصر الأزمة الاقتصادية . ولكن علي الرغم من صدق هذه الإصلاحات إلا أنها كانت غير ناجحة وهذا يرجع إلي بساطة وسطحية هذه الإصلاحات وهذا هو أحد العوامل بالإضافة إلي أن المشكلة كانت قد تفاقمت وبدأت تطفو علي

(57) P.OXY . III. 486 ,(.131 A.D).

السطح آثارها السلبية . مع استمرار تعامل الإدارة الرومانية مع المشكلة المتفاقمة بنفس الأساليب القديمة . ولذلك لم يكن هناك أي جدوي من محاولات تخفيف حدة المشكلة بتقسيم الأراضي لفئات إيجاريه أو من جهة أخري بإصدار منشورات العفو أو تأجيل و إلغاء بعض المستحقات المأخوذة من الضرائب أو التنازل عنها. وهذا ما فعله الإمبراطور "هادريان " في مصر وما تشهد به أقواله في مرسومه الذي بعث به لواليه علي مصر والذي يحتوي علي كلام عظيم يتعلق بالكون وتغيره واليسر الذي يعقب العسر، وضرورة تحسين الأحوال بالكد والجهد والعمل . وهو فعلاً كلام جدير بأن يصدر عن إمبراطور ولكنه يظل في النهاية مجرد كلام لأنه لم يخرج إلي حيز التنفيذ وذلك يرجع لسوء الإدارة الرومانية في مصر والتي كان لها أبلغ الأثر في تدني أهمية ومكانة مصر وما تبع ذلك من تدهور مكانتها الاقتصادية بشكل خاص ومكانتها كولاية رومانية بشكل عام بحلول القرن الثالث الميلادي.

مراسيم الأباطرة الرومان لعلاج ظاهرة الهروب من الموطن :- .

قبل الحديث عن المراسيم التي أصدرها الأباطرة الرومان لعلاج هذه الظاهرة . لابد من الحديث أولاً عن أسباب هذه الظاهرة ومعرفة العوامل التي أدت إلي تفاقم هذه الظاهرة حتي أصبحت تشكل خطراً كبيراً علي الاقتصاد المصري خلال العصر الروماني .

ترجع أهم أسباب هذه الظاهرة في مصر الرومانية إلي تعدد الضرائب وتنوعها . فقد قام نظام الضرائب في مصر الرومانية علي قواعد محكمة

تستطيع الدولة من خلالها أن تحصل علي ضرائب ورسوم مختلفة عن الأفراد والأرض والممتلكات والنشاط المالي والتجاري .

ففي مجال الزراع انقسمت الضرائب إلي نوعين هما النوع الأول ضرائب عينية تجبي بعد حصد المحصول ، والنوع الثاني ضرائب نقدية تقوم الإدارة المالية بتكليف ملتزمين لتحصيلها من أفراد الشعب [٥٨]. فمن المعروف أن مصر كانت تمد روما بثلث [٥٩]احتياجاتها من الغلال أي بحوالي 6 ملايين أردب سنوياً، وكان علي كل مزارع أن يدفع أردباً علي كل أرورة كضريبة نوعية علي الأرض التي تزرع حبوباً ، وقد تزيد هذه الضريبة حسب خصوبة ونوع الأراضي التي يقوم المزارع المصري بزراعتها فتصل في أحيان كثيرة إلي ضعف مقدارها [٦٠]. وفي أحيان كثيرة كان يتم دفع ضعف هذه الضريبة إذا رأت الإدارة أن هناك عجزاً في الغلال التي تحتاجها روما ، كما أن هذه الضريبة كانت تصل إلي مقادير عالية إذا كانت تلك الأراضي مستأجرة من أراضي الدولة وذلك لخصوبة تربتها ، فكان المزارع يدفع رسوماً تصل إلي أربعة عشر إردباً عن كل أرورة ، أضف إلي ذلك أن المزارع كان عليه تسديد ما اقترضه من غلال من صومعة الإدارة نتيجة لاحتياجاته قبل الحصاد ، وكذلك كان يقوم

---

[٥٨] نفتالي لويس : المرجع السابق ، ص 190.

[59] Wallace (S.L) (1938) ; Taxation in Egypt from Augustus to Diocletian ,London ,.P. 34.

[٦٠] شحاته محمد إسماعيل(2001) : وجه مصر في عصري البطالمة والرومان من عصر الإسكندر إلي عصر دقلديان ، القاهرة ، ص 325.

بدفع فوائد البذور التي كانت الإدارة تمنحها له في شكل قرض عليه سداده بعد جني المحصول (٦١).

وكانت الإدارة الرومانية في مصر حريصة كل الحرص علي عدم بقاء قطعة أرض واحده بدون زراعة لأن بقاء أي قطعة أرض علي هذا النحو كان يعني عدم جباية ضرائب عليها . ولذلك فإن الأرض التي لم يكن يتقدم أحد لاستئجارها أو يهرب مزارعوها كانت الدولة تلزم أقرب المزارعين بزراعتها أو تفرض علي سكان القرية بأكملها زراعة هذه الأرض المهجورة في قريتهم علي أن يسددوا ما عليها من ضرائب . ومن الطبيعي أن مثل هذا النوع من الأراضي كانت ضعيفة الإنتاج . ولهذا كان يعجز المزارعين الذين كان يلقي عليهم هذا العبء عن دفع الضرائب المفروضة عليهم فلا يكون أمامهم سوي الهروب (٦٢).

وكانت هناك ضريبة عينية علي الأراضي المملوكة ملكية خاصة لصيانة الجسور والترع أطلق عليها اسم " ضريبة naulion" والمعني الحرفي لها هو وحدة قياس مكعبة ، وكان المزارع يقوم بحصد ودرس القمح والذرة ويقوم بتسليمها في صومعة الإدارة أو يدفع للإدارة مقابل ذلك النقل ، كما كانت الإدارة ترغم المزارعين في القري بأن يبيعوا لها الشعير بالسعر الذي تحدده . أضف إلي ذلك أن الجيش الروماني كان من حقه أيضاً الحصول علي ما

---

(61) Wallace ;Op .Cit , P . 34 , 42-43.

(٦٢) جونيفيف هوسون ودومينيك فالبيل (1995): الدولة والمؤسسات في مصر من الفراعنة إلي الأباطرة الرومان ، ترجمة فؤاد الدهان ، القاهرة ، ص 285.

يحتاجه من الشعير من المزارعين وأن يقسط ثمن هذا الشعير علي أقساط تمتد إلي العام كله وفي أحيان كثيرة كانت هذه الأقساط لا يتم سدادها للمزارعين ، وكانت الشون Thesauroi الخاصة بالإدارة الرومانية والتي يشرف عليها أمناء في كل مديرية تستقبل ما يستحق علي الأراضي من ضرائب عينية وتقوم بعد ذلك الإدارة بنقلها إلي العاصمة (الإسكندرية) والتي بدورها تقوم بنقل هذه الغلال إلي روما لسد حاجتها [٦٣].

كما فرضت ضرائب بغرض مد جيش الاحتلال الروماني بحاجته من الغذاء والوقود والعلف والملابس [٦٤]. ولم تكن تلك الكميات محدده بمقدار ثابت بل كانت تترك لرجال الجيش لتقدير مدي حاجاتهم من الأهالي الذين فرضت عليهم هذه الضريبة . وفي أغلب الأحيان كانت المعسكرات تبالغ في طلباتها وما يؤكد ذلك الشكوى التي تقدم بها أحد الأشخاص وأشار فيها إلي الإرهاق الذي تعاني منه بعض قري مديرية أوكسرينخوس بسبب الأعمال الإلزامية وقيامها بمد معسكرات الجيش الروماني بحاجاته . وقد ذكر في شكواه أن مثل هذا الوضع من شأنه أن يؤدي إلي هروب السكان وبقاء الأرض بدون زراعة [٦٥].

هذا فيما كانت عليه أحوال فرض الضريبة النوعية علي الأراضي المنزرعة غلالاً . أما عن الضرائب النقدية التي فرضت علي الزراعة فكانت علي

---

[٦٣] آمال الروبي(1975) : مظاهر الحياة في مصر في العصر الروماني اجتماعياً واقتصاديا وإدارياُ ، القاهرة ، الهيئة الصرية العامة للكتاب ، ص97-102.

[64] B.G.U. VII , 1564 ,(138 A.D) ; P. Amh . II ,167.(154 BCE -142 BCE)

[65] P.Oxy . IV ,705.(202A.D).

المحاصيل الأخرى التي تتم زراعتها في مصر وخاصة محاصيل الكروم وكذلك الفاكهة والخضروات . وأهم ما قرر علي هذه المزارع ضريبة المساحة Geometria والتي كان مقدارها أربعون دراخمة عن كل أرورة منزرعة كروماً وعشرون دراخمة وفي أحيان أخري ثلاثون دراخمة علي كل أرورة من الأراضي المنزرعة فاكهة ونخيل ، وخمس وعشرون دراخمة علي كل أرورة من الأراضي المنزرعة خضروات (٦٦).

أما ضريبة الدخل Apomerira والتي كانت تجبي عيناً في عصر البطالمة وكانت توازي واحد علي عشره من المحصول بالنسبة للأراضي المنزرعة كروم ، فإنها أصبحت تجبي نقداً خلال الحكم الروماني وأصبح مقدارها عشر دراخمات لكل ارورة بالنسبة للأراضي المنزرعة كروم وخمس دراخمات بالنسبة للأراضي المنزرعة فاكهة وخضروات (٦٧).

كما كان هناك ضريبة نقدية أخري يدفعها الأفراد عن صيانة الجسور اطلق عليها اسم ضريبة Chomaticon وهي خلاف ضريبة الجسور العينية والتي كان يطلق عليها اسم noulion، وكانت ضريبة Chomaticon تجبي بمقدار 1\6 6 دراخمة لكل فرد وهي ثابته علي كل الأفراد في البلاد فلا تقل في مكان عن آخر . وكان الهدف منها الإنفاق علي عمليات صيانة وتنظيم عمليات الري والجسور وتطهير الترع ، فضلاً عن أن الفرد كان مكلفاً في القري بعمل تلك الصيانة عن طريق العمل الإلزامي فليس معني فرض تلك

---

(66) Wallace : OP .Cit , pp.53-54.

(٦٧) شحاته محمد إسماعيل : المرجع السابق ، ص 328.

الضريبة علي الفرد أن يعفي بالتالي من العمل الإلزامي لصيانة الجسور وتطهير الترع ، كما كان هناك ضريبة قدرها دراخمتان علي تربية الخنازير وذلك لمد المعابد الإغريقية والرومانية بما يلزمها من احتياجاتها من الخنازير [٦٨].

ولم يقتصر الأمر علي فرض ضرائب علي الزراعة فمثلما تعددت الضرائب علي النشاط الزراعي في مصر خلال الحكم الروماني تعددت أيضاً الضرائب علي الحرف والصناعات فكان الكل مطالب بضريبة يدفعها نظير عمله ما دام يتقاضى عليه أجر سواء أكان رجلاً أو سيدة. كما كان علي الصبية الذين يتعلمون الحرف والذين تزيد أعمارهم عن أربعة عشر عاماً أن يدفعوا ضريبة . وكان يجري تحصيل هذه الضريبة من كل أصحاب حرفة علي حده . وكان يختلف مقدارها من مكان لآخر وقد سجلت مديرية " أرسينوي" أعلي مكان لجبايتها . وكان يفرض علي كل معلم أن يقوم بإبلاغ السلطات في حالة انتهاء تدريب أحد الصبية وممارسته للعمل بشكل كامل ليتم تسجيل اسمه في قوائم هذه الضريبة التي يدفعها العاملون . كما كان علي العامل في حالة انتقاله من مكان عمل إلي آخر أو من عمل لآخر أن يبلغ السلطات أكان هذا الانتقال بصفة دائمة أو مؤقته [٦٩].

---

[٦٨] جونيفيف هوسون ودمينيك فالبيل : المرجع السابق ، ص 288.

[٦٩] ابو اليسر فرج(1994) : الدولة والفرد في مصر " ظاهرة الهروب من الوطن في عصر الرومان ، القاهرة ، عين للدراسات والبحوث الإنسانية والاجتماعية . ، ص 145-146.
Johnson (A.C) : OP.Cit , pp ,325 .

أما الأشخاص الذين كانت طبيعة عملهم تقتضي منهم التنقل من مكان إلي آخر فكان ينبغي عليهم أن يحصلوا علي تصريح من جابي الضريبة في موطنهم بالانتقال . وقد أمدتنا الوثائق بتصريح من هذا النوع حيث حصلت عليه بعض الغانيات من جابي الضريبة بالسماح لهم بممارسة عملهم في مكان آخر لمدة يوم واحد[٧٠] .

كما كانت تفرض ضرائب ومكوس علي مرور الأفراد والبضائع والحيوانات التي كانت تمر من إقليم إلي آخر مثل الضرائب التي كانت تفرض علي تخطي الحدود الشمالية الجنوبية لمنطقة أرسينوي ومنطقة مصر الوسطي ، وكذلك الضرائب التي كان يتم تحصيلها من البضائع المصدرة أو المستوردة من الخارج ويتم جبايتها علي حدود مصر الخارجية أو علي الطرق المؤدية إلي تلك الحدود وخاصة طرق القوافل التي تصل بين قفط وميناء هورموس " ومعناها الفاو" وميناء برينقي والتي تمر فيها التجارة الشرقية الآتية من الهند . حيث فرضت رسوم مرور علي تلك القوافل وكذلك علي الأشخاص والحيوانات [٧١].

أما البضائع التي كانت تمر في نهر النيل فكانت تجبي عليها ضرائب ومكوس كانت تحصل من السفن في أماكن خصصت لذلك علي طول النهر مثل مراسي المراكب أو نقاط الحرس النهري ، كما كان يتم التفتيش علي البضائع

---

[70] WO . 1157.
[71] OGIS , 674 = IGRR , I , 1183.(90A.D)

من خلال محصلي الضرائب للتأكد من صدق التجار أومن أنه لا يوجد بضائع ممنوعة علي ظهر السفن [٧٢].

أما عن الضرائب التي فرضت علي التجارة . فكان هناك ضريبة علي ممارسة النشاط التجاري وكذلك ضريبة تفرض عند تسجيل الوثائق والحجج في السجل العام للإدارة وضريبة أخري عن عمليات بيع العقارات والأملاك والعبيد وهي بواقع 10% وبواقع 2% علي عمليات الرهن التي كانت تجري أن ذاك ،وضرائب ورسوم كانت تجبي علي تقديم الطلبات والأوراق الرسمية [٧٣].

وإلي جانب هذه الضرائب التي كانت تجبي علي ممارسة النشاط الزراعي والصناعي والتجاري كانت هناك ضرائب أخري تجبي عن الأفراد . ولعل أشهر هذه الضرائب " ضريبة الرأس " " Leographai" وهي من أهم ما فرض علي المصريين من ضرائب خلال الحكم الروماني. وتأتي أهميتها في أنها كانت دليل قوي علي مدي استغلال المستعمر الروماني لمصر كما أنها دليل آخر علي خضوع أبناء الشعب المصري ومدي ما وصلوا إليه من ذل ومهانة، فقد فرض " أغسطس " هذه الضريبة علي كل أفراد الشعب المصري ممن تتراوح أعمارهم ما بين الرابعة عشر والستين أن يؤدوها . ولكن كان يعفي من أدائها بعض الفئات مثل المواطنين الرومان ومواطني مدينة الإسكندرية وأعضاء معهد الإسكندرية وخريجي معهد الجيمنازيون وعدد من الكهنة في المعابد ذات المكانة الخاصة ، وأيضاً بعض الأشخاص من غير المواطنين

---

[72] P .Princ .II , 20 .= SB , V , 8072.(133 A.D- 137A.D)

[٧٣] شحاته محمد إسماعيل : المرجع السابق ، ص 349.

الرومان الذين كانوا يشغلون مناصب عليا في الإدارة خلال فترة توليهم لتلك المناصب .

أما سكان عواصم المديريات فقد كانوا يتمتعون بإعفاء جزئي من دفع هذه الضريبة . وكان علي كتاب القري والمدن أن يعدوا بياناً بأسماء الأشخاص الذين تستحق عليهم الضريبة سنوياً . وقد اختلف مقدار ضريبة الرأس من مديرية إلي أخري . وكان دفع هذه الضريبة يتم علي أقساط أو دفعة واحدة وكان مقدارها 16 دراخمة علي الفرد في حالة دفعها كاملة ، أما في حالة دفعها بنسبة مخفضة فكانت تتراوح ما بين 8 و12 دراخمة في بعض الأماكن . وقد تراوح هذا المقدار في بعض أنحاء منطقة طيبة بين 24 دراخمة وعشر دراخمات . وفي مديريتي هرموبوليس وأوكسيرينخوس كان المقدار الذي يدفعه سكان عواصم المديرية يتراوح ما بين 8 و10 دراخمات ، أما الضريبة الكاملة فقد تراوحت بين 12 و 16 دراخمة . وفي مديريةأرسينوي كانت الضريبة الكاملة 40 دراخمة والمخفضة 20. وأغلب الظن أن السبب في ارتفاع مقدار هذه الضريبة في تلك المديرية كان يرجع لخصوبة أراضيها [٧٤].

وكان علي الأفراد أتباع نظام التسجيل في تلك الضريبة . حيث كان هذا النظام يقوم علي إقرارات التسجيل التي يقدمها أصحاب أو قاطني كل منزل "Katoikian Aographai" والتي كانت تتم كل أربعة عشر عاماً حيث يقوم عائل أو رب كل أسرة بقيد أفراد أسرته المقيمين معه بأسمائهم وأعمارهم ولا يستطيع أن ينكر أحداً من أفراد أسرته وإذا فعل ذلك كان يتعرض للمخالفة

(74) Wallace: OP. Cit , PP. 116-139.

والتي تصل عقوبتها في بعض الأحيان إلي مصادرة أملاكه أو جزء منها، وتزخر أوراق البردي بالعديد من نماذج إقرارات التعداد وتجدر بنا الإشارة إلي احد هذه النماذج لتوضيح الصيغة المتعارف عليها في كتابة إقرارات التعداد وهذا النموذج الذي بصدد عرضه يرجع لعام 173- 174م حيث جاء فيه :-

" إلي أبيون Apion الكاتب الملكي لمديرية بروسوبيت Prospite ومن بانتبيوس Pantbeus ابن بيتوس Petos (أخوته) تثوينيس Tithoennesis وفلاكريس Phalakres وهارونيس Haronnesis والأربعة جميعاً من قرية ثلبوثون سيفثا Thelbothon Siphtha نسجل طبقاً لأوامر الحاكم الأشهر سالفيسيوس ستاتيانوس Salvisius Statianus من أجل تعداد السكان بيتا بيت الذي يتم حالياً بشكل مناسب . الأملاك الخاصة بنا في القرية ، وهي المنزل والأراضي الخالية المملوكة لكل من بانتبيوس وثنوينيسس وفلاكريس وهارونيسس والأربعة كلهم أبناء بيتوس بن بنيفيروس Pnepheros .

القاطنون يتم إدراج كل منهم علي حدة: هناك أربعة أخوه ولدوا خلال 28 عاما ، وكل منهم له زوجه ، بالإضافة إلي إجمالي تسعة أطفال يخصونهم جميعاً ، يعيشون كلهم في نفس المنزل ، اثنان من الأطفال ولدوا لاثنين من الأخوة من زيجات سابقة ، واثنان من الأخوة تزوجا من أختاهما ، والاخ الأكبر الذي يبلغ من العمر تسعة وأربعين عاماً ، له ثلاثة أطفال من زوجته الثانية ، البالغة من العمر الآن واحدا وعشرين عاماً ، وقد سمي سته من الأطفال التسعة بأسماء أجدادهم وفقاً للعادة المصرية ، وطفلة آخري حملت اسم عمتها التي يظن أنها ماتت قبل مولدها بفترة وجيزة . وتسجل العلامات المميزة أو

السمات (مثل " أعور") بالنسبة للذكور لتساعد في التعرف عليهم لأهداف ضريبة الرأس ، ونظراً لأن الإناث لم يكن يدفعن تلك الضريبة اذا كان يكتفي بالتعريف بهن بالاسم والقرابة والعمر " [٧٥].

وكانت إقرارات قوائم التسجيل تصل في آخر الأمر إلي حاكم الإقليم والسكرتير الملكي للإقليم ويتم ضمها إلي بعضها بحيث تكون لفائف طويلة من البردي تحفظ مرقمة في مكاتب العاصمة ، وكانت الإدارة تقوم بمراقبة إقرارات الميلاد من خلال المستندات المقدمة طبقاً لنظام الرقابة علي الوضع الاجتماعي بحيث يتم التأكد من أوضاع الأفراد المستحقين للإعفاء منهذه الضريبة أو تخفيضها عليهم [٧٦].

وبعد هذا العرض الذي تم من خلاله توضيح مدي تعدد الضرائب التي فرضها الاحتلال الروماني علي أهالي البلاد يتضح لنا مدي القهر والظلم الذي أودي بهجر المصريين لقراهم وترك مواقع عملهم فارين بأنفسهم من كثرة الضرائب. وما يدل علي خطورة المشكلة ما تمدنا به الوثائق البردية من معلومات في هذا الشأن حيث توضح أنه قد وصل عدد القري التي هجرها أهلها تماماً من جراء كثرة الضرائب وتعددها وعجز الأهالي عن دفعها إلي عشرين قرية[٧٧].

---

(75) SB, IV , 7460 = P . Brux , I .10.(174 A.D).

(٧٦) جونيفيف هوسون ودمينيك فالبيلى : المرجع السابق ، ص96.

(77) P . Thmouis . I , 1 , P . 26 and note 5 , and the table of .P. 31.(180 A.D-192A.D).

مما لا شك فيه أن مصر وشعبها تعرض لظلم فادح من النظام الضريبي الذي وضعه المحتل الروماني ليستولي من خلاله علي خيرات هذا البلد فإذا كان المحتل الروماني قد دعم اقتصاد مصر عن طريق الاهتمام بالزراعة والصناعة والتجارة إلا أنه أخذ يهدم عاماً بعد عام في أساس النشاط الاقتصادي إلا وهو الفرد المصري الذي ظل يتعرض إلي الظلم في كمية الضرائب التي يقوم بدفعها والمهانة أثناء جبايتها مما دفع الأهالي إلي الهروب من قراهم من كثرة الضرائب .

ولم تكن كثرة الضرائب وتعددها هو السبب الوحيد وراء هجر الأهالي لقراهم بل كان هناك سبب آخر لا يقل في أهميته عن السبب الأول وهو : استخدام أساليب القهر في جباية الضرائب . فقد قام نظام الضرائب في مصر الرومانية في بداية الأمر علي "Commitment Ratio"" نظام الالتزام" [٧٨]وهو يعد بمثابة استمرار للنظام الضريبي الذي كان موجود في مصر في عصر البطالمة [٧٩] وكان نظام الالتزام يقوم علي أن يشهر في المزاد سنوياً دخل كل ضريبة علي حده في منطقة لا تزيد عن مديرية واحدة ، ثم يرسوا المزاد علي من يضمن للدولة الحصول علي أكبر قدر ممكن من حصيلة ضريبة بعينها . وكان يتعين أن يكون للملتزم ضامنون وأن يقدم الملتزم وضامنوه ممتلكاتهم رهنا للوفاء بما تم التعاقد عليه .

---

[78] Wallace : OP . Cit . PP. 288-289.

[٧٩] إبراهيم نصحي (1977) : مصر في عصر البطالمة ، ج3 ، القاهرة ، ص 396.

وقد استقر نظام الالتزام في مصر منذ عصر البطالمة واستمر عليه الأباطرة الرومان طوال مدة المائة عام الأولي من حكم الرومان لمصر. وقد كان بمثابة دعوة مفتوحة للفساد واستغلال النفوذ من اجل التربح والكسب السريع . فبعد ان يقبل عطاء المزايد ويتم التعاقد معه علي أن يدفع للحكومة المبلغ الإجمالي المتفق عليه يكون هدفه الأساسي والأول والذي لا يحيد عنه هو إحراز الربح من مشروعه هذا وذلك عن طريق ابتزاز مبالغ باهظة من ضحاياه وكان يسهل مسلك جامعي الضرائب هذا أنه كان يرافقهم عادة ظاهرياً لحمايتهم ، جنود أو حرس مسلحون . كان باستطاعتهم استخدامهم . وقد استخدموهم بالفعل في إرهاب دافعي الضرائب ومعاملتهم معاملة سيئة لإجبارهم علي دفع الضرائب المفروضة عليهم [٨٠].

وفي هذا الشأن يتحدث " فيلون " اليهودي السكندري والذي توفي بعد عام 40 م بقليل واصفاً إحدى غارات جامعي الضرائب قائلاً : –

"عين مؤخرا في منطقتنا جابي ضرائب، وعندما كان بعض الرجال الذين يتأخرون في دفع الضرائب بسبب الفقر ويهربون خوفاً من العقاب الذي لا يحتمل، كان ينزل العقاب القاسي بزوجاتهم وأطفالهم وآبائهم وأقاربهم الآخرين ، ضرباً ووطئاً بالأقدام منزلاً بهم شتي أنواع العذاب والامتهان لإجبارهم علي الأدلاء بأماكن الهاربين أو ليدفعوا (الضرائب) بالنيابه عنهم وبما أنهم لم يكونوا يعرفون أماكن الهاربين فلم يكن باستطاعتهم فعل الأمر الأول ، وكذلك الثاني لأنهم كانوا أشد فقراً وأسوأ حالاً من الهاربين أنفسهم .

---

[٨٠] نفتالي لويس : المرجع السابق ، ص 188–189.

ومع ذلك فإن جابي الضرائب لم يكن يتركهم قبل أن ينهك أجسادهم بالعذاب أو بأن يقتلهم بطرق جديدة ومبتكرة من وحي خياله للقتل ..... وفي حالة عدم وجود أقارب للهاربين كان العذاب يمتد إلي جيرانهم بل وأحياناً كان يشمل قري ومدناً بأكملها ، وبالتالي نتيجة لهذه الأفعال الغير عادلة والغير إنسانية بالمرة كانت القري سرعان ما تصبح مهجورة وتخلو من سكانها الذين هربوا من بيوتهم وانتشروا في أماكن بعيدة كانوا يعتقدون أنهم يجدون بها أماناً من تعقب جباة الضرائب . ولكن عندئذ ومن غير المدهش أن نجد رجالاً متوحشين بطبيعتهم ، ولا يعرفون معني الإنسانية ينفذون أوامر سادتهم من أجل جمع الضرائب ، وينتزعون الضريبة السنوية كاملة ليس فقط من ممتلكات الناس وإنما من أجسادهم أيضاً . لدرجة تعرض حياة بعضهم للخطر بدلاً من آخرين "[٨١].

ومن خلال وصف " فيلون " السابق تتضح لنا أساليب القهر والعنف وطرق التعذيب التي كان يلجأ إليها جامعي الضرائب للحصول علي الضرائب من الأهالي . كما أن هناك العديد من الوثائق البردية التي تؤيد ما جاء في وصف " فيلون " فعلي سبيل المثال تحتوي بردية .BGU . 515 علي شكوي صادرة من احد الفلاحين وهي ترجع لعام 193م جاء فيها :-

"إلي أمونيوس باترنوس Ammonios Paternus، قائد مئة من سيروس بن سيريون Syros son Of Syrion الذي يعرف ايضاً بتيركاس Peterkas، من العاصمة أرسينوي . أنا وأخي سلمنا في شهر بؤونه كل الضرائب التي ندين

(81) Philo , On special Laws , BK . 3. Ch .31.

بها حبوباً وكذلك تسعة من العشرة أردب المضافة علينا في قرية كرانيس . والآن ، وبسبب الأردب الباقي. اقتحم جباة ضرائب القمح "بيتيسيوس بن توكيلو"" Peteesios son of Tokelo " و"سارابيون بن مارون" Sarapion " "son of Maron" وكاتبهما " بطليموس " " Ptolemaious" فضلاً عن مساعدهما " أمونيوس" منزلي، بينما كنت أنا في الحقل وقتها ، ومزقوا عباءة والدتي والقوا بها أرضاً . ونتيجة لذلك مرضت والدتي ولازمت الفراش ، وأصبحت عاجزة عن الحركة . لذا أطلب أن يتم استدعاؤهم أمامك . والتحقيق في الأمر بحيث أحصل علي العدالة علي يدك . (التوقيع والتاريخ) [٨٢].

ومن خلال ما سبق يتضح لنا الأساليب القاسية التي كان يلجأ إليها جامعي الضرائب " الملتزمين " لجمع الضرائب كما هو مطلوب . فمن خلال البردية السابقة نعرف أن الفلاح قد دفع كل ما عليه هو وأخيه من ضرائب أصلية كما أنه دفع تسعة من أصل عشرة أردب ضريبة مفروضة عليه إضافيا من قرية آخري نتيجة لهروب أهلها وتعثر في دفع الأردب الأخير . لكن كل ذلك لم يشفع له أمام محصلي الضرائب الذين هاجموا منزله أثناء غيابه واعتدوا علي والدته مما تسبب في مرضها وملازمتها للفراش . وهذا الموقف أن دل علي شيء فإنما يدل علي أن نظام الالتزام الذي كان متبع في جمع الضرائب في القرن الأول من الحكم الروماني لمصر ، كان بمثابة دعوة مفتوحة للفساد فقد أعطي للملتزمين الحق في استخدام كافة الأساليب في سبيل جمع الضرائب المتعددة .

---

[82] BGU .II , 515 = Select Papyri ,II , 286.(193A.D).

ولكن نظام الالتزام الذي كان متبع في القرن الأول من حكم الرومان لمصر ما لبث أن تغير وحل محله نظام آخر وهو " نظام التكليف" وذلك لأن الإمبراطور " تراجان " 117م أتخذ خطوات واسعة في هذا المجال حيث جعل أغلب وظائف جباية الضرائب النقدية في أيدي جباة مكلفين مما أدي إلي تقلص دور ملتزمي جباية الضرائب . ولكن يجب الإشارة إلي أن قيام الإدارة الرومانية بإلغاء " نظام الالتزام " في جباية الضرائب لم يكن مبعثه الرغبة في تخفيف معاناة دافعي الضرائب والقضاء علي المفاسد التي صاحبت نظام الالتزام الذي كان متبع بقدر ما كان الباعث عليه هو أن الإدارة الرومانية قد وجدت في نظام التكليف ما يعود علي الدولة بالفائدة [٨٣]. وذلك لأن المكلف بجباية الضرائب كان يتحمل نفقات وظيفته (أي تكاليف عملية الجباية) وهي التي كانت تستقطع من حصيلة الضرائب في حالة تطبيق نظام الالتزام . وكان الملتزم يضع ذلك في اعتباره عند تقديم عطاء الالتزام ، وتبعاً لذلك فإن الدولة هي التي كانت تتحمل في الواقع تلك التكاليف . كما أن هناك سبب آخر دفع الإدارة الرومانية إلي استبدال نظام الالتزام بنظام التكليف وهذا السبب يتمثل في أن المكلف بجباية الضرائب كان شأنه مثل الملتزم من حيث سداد العجز الذي قد تسفر عنه أعمال الجباية من أمواله الخاصة [٨٤]. ولذلك فإنه كان من الضروري التأكد من ثروة كل شخص عند ترشيحه لشغل إحدى الوظائف [٨٥]، حتي تضمن الإدارة قدرته علي تحمل تلك الأعباء .

---

[٨٣] أبو اليسر فرج : الدولة والفرد ، ص 156.

[84] P . Leit . 13.(222 A.D-243 A.D).

[85] P. Leit . 13.

ومما سبق يتضح لنا أن الإدارة الرومانية عندما أقدمت علي تغيير نظام الالتزام بنظام التكليف في جمع الضرائب لم يكن ذلك من اجل حل مشاكل الأهالي وشكواهم من نظام الالتزام و أنما كان ذلك من أجل أن النظام الجديد كان يحقق لهم الفائدة المطلوبة بأقل مجهود غير مبالية بما تعرض له الأهالي من ظلم من جراء تطبيق نظام الالتزام . أو بمعني أصح نقل أعباء الدولة إلي كاهل المواطنين وبناء علي ذلك فقد ظلت المشكلة قائمة كما كانت من قبل واستمر الأهالي في هجرهم لقراهم من جراء كثرة الضرائب والتعسف في أساليب جمعها.

كما كانت الخدمات الإلزامية [٨٦] سبب قوي بجانب الضرائب وطرق جبايتها في هروب الأفراد من مواطنهم . فمن المعروف أنه في الممالك الشرقية القديمة كان من حق الملوك تسخير رعاياهم لإنجاز بعض الأعمال لصالح الدولة. وكان لدي الرومان منذ عهودهم الأولي ما يعرف بنظام " Munera" أي الواجبات العامة وبمقتضي ذلك كان الميسرون يقومون بأداء بعض الخدمات لصالح الدولة . وعندما جاء الرومان إلي مصر وجدوا نظام الخدمات الإلزامية موجود بالبلاد منذ عهود قديمة . حيث تشير المصادر إلي أن البطالمة قد

---

[٨٦] الأعباء الإلزامية "Liturgy": مأخوذة عن الكلمة اليونانية "Leitourgia" وهو اصطلاح يعني أيا من الأنشطة المتعددة للخدمات والوظائف العامة الإلزامية والتي كان يجب علي كل رجل مصري أداؤها ، وفي معظم الأحوال كان الرجل يكلف عدة مرات خلال حياته بأداء خدماته إلزامية.

أنظر : نفتالي لويس : المرجع السابق ، ص 243.

أخذوا بذلك النظام . حيث كان يفرض علي الأهالي القيام بقدر معين من العمل كل عام . وقد أختلف هذا القدر باختلاف الأماكن ، كما تمتعت بعض الفئات في مصر البطلمية بحق الإعفاء من تأدية الخدمات الإلزامية [٨٧].

لكن الرومان عندما جاءوا إلي مصر أدخلوا علي نظام الخدمات الإلزامية الذي كان موجود بها تعديلات جعلته مختلفاً تمام الاختلاف عما كان موجود عليه في السابق وهذه التعديلات تمثلت في : -

1 -امتد ليشمل كل طبقات المجتمع ومع ذلك فقد تمتعت بعض الفئات خلال عصر الرومان بامتياز الإعفاء من الخدمات الإلزامية وهذه الفئات هي المواطنون الرومان وسكان عواصم المديريات من الإغريق ومن الفائزين في المسابقات الرياضية وأصحاب بعض المهن والأشخاص الذين يعولون أكثر من خمسة أطفال وكذلك المكلفون بتقديم الخدمات للجيش الروماني . كما كان يتم إعفاء أفراد الأسرة الآخرين إذا كان أحد أفراد هذه الأسرة مكلفاً بوظيفة إلزامية . وقد تمتع بالإعفاء أيضاً النساء والجنود القدامى وبعض الكهنة وكبار السن العاجزون بدنياً [٨٨].

وقد تعددت الوظائف الإلزامية في مصر في العصر الروماني ومن أمثلتها وظائف شيوخ القري ، وكتاب القري والمدن ، ورجال الشرطة ، وجباة الضرائب

---

[٨٧] للمزيد عن الخدمات الإلزامية في مصر في عصر البطالمة انظر
إبراهيم نصحي : مصر في عصر البطالمة ، ج3 ، ص381-385.

[٨٨] أبو اليسر فرج : المرجع السابق ، ص 155.

النقدية والنوعية ، والمكلفين بنقل الغلال من الصوامع إلي الموانئ النهرية أو من تلك الموانئ إلي الإسكندرية أو معسكرات الجند ، ومراقبي الفيضانات الذين كانت توكل لهم مهمة مراقبة الأراضي التي تصل إليها مياه الفيضان ، ومراقبي جباة الضرائب والأشخاص المكلفين بتمويل زيارات كبار الزائرين ، وموظفي المصارف المالية ، والأوصياء علي القصر ، وأعضاء مجالس المدن [٨٩].

وبمجرد الإعلان عن تعيين شخص في إحدى الوظائف الإلزامية السابقة الذكر كان يتم وضع ممتلكاته تحت إشراف الدولة . وكان عليه أن يؤدي قسماً بأنه سوف يقوم بمهام وظيفته علي أكمل وجه [٩٠]. ولم تكن الإدارة تكتفي بوضع أموال المكلف تحت إشرافها ضماناً لقيامه بالعمل بل كانت تلزم الموظف الذي رشحه لشغل الوظيفة بأن يقدم إقراراً يتعهد فيه بأنه يضمن صلاحية هذا الشخص للقيام بالعمل ,وفي بعض الأحيان كانت الإدارة تطلب من المرشح إحضار ضامن له حتي يمكنها أن تعود إلي هذا الضامن وتحصل منه علي حقوقها في حالة عجز المكلف عن القيام بواجبه أو في حالة هروبه . وكانت

---

[٨٩] نفس المرجع، ص 156.

[90] P . Leit .12.(210 A.D-211A.D).

قوائم المرشحين تقدم إلي الاستراتيجوس "Strategos"[٩١]الذي كان يوافق عليها ويطلب إعلام المرشحين بوقوع الاختيار عليهم [٩٢].

وتحتوي العديد من البرديات علي العديد من الحالات التي كان الأهالي يشكون فيها ترشحهم لشغل وظائف إلزامية علي الرغم من أنه لم تكن تتوفر لديهم الشروط اللازمة لشغل هذه الوظائف. وفي أحيان كثيرة كان يعجز هؤلاء المرشحين في إثبات عدم أحقيتهم للترشح فلم يكن أمامهم سوي الهروب من قراهم للفرار من تحمل عبء الأعباء الإلزامية [٩٣].

وخلال القرن الثاني والثالث كان أصحاب الوظائف الإلزامية يشغلون وظائفهم بالتكليف لمدة عام أو ثلاثة أعوام . وبعد انتهاء هذه المدة كانت الإدارة تمهل كل شخص فترة من الوقت قبل القيام بترشيحه لشغل وظيفة إلزامية أخري . ولكن في أحيان كثيرة لم تكن تطبق هذه القاعدة بدقة ، فقد كان يجري ترشيح البعض مرة أخري بعد فترة وجيزة من انتهاء شغلهم في الوظيفة الأولي أو حتي بعد انتهائها مباشرة في بعض الأحيان .

---

[٩١] استراتيجوس "Strategos " : لقب الرئيس في المحافظة "Nome" وكان يقوم بممارسة السلطة القضائية والإدارية في المحافظة ، ولكنه لم يكن يملك سلطات عسكرية كما لم يكن يسيطر علي أيه جنود .

أنظر : نفتالي لويس : المرجع السابق ، ص 242.

[٩٢] ابو اليسر فرج : المرجع السابق ، ص 157.

[93]P. Fay .II , 140, P . Oxy . VI ,899.,(200A.D) , P. Leit . 4,5,6,10.

وفي أواخر القرن الثاني وأوائل القرن الثالث الميلادي أصابت البلاد حالة من الركود الاقتصادي مما أدي إلي تفاقم الأحوال وفرض المزيد من الضرائب لتمويل حروب الإمبراطورية مما كان معناه ازدياد الأعباء علي دافعي الضرائب في مصر . كما أدي ذلك الوضع إلي ازدياد الأعباء التي كان يتحملها شاغلوا الوظائف الإلزامية . ولا أدل علي ثقل هذا العبء من أن بعض المكلفين كان يفضل التنازل عن ممتلكاته كلية للموظف الذي رشحه لشغل الوظيفة حتي يحل محله في شغلها . لكن الموظفون كانوا يلجئون إلي شتي الوسائل لإجبار الأهالي علي تولي تلك الوظائف [٩٤].

وبسبب ثقل أعباء الوظائف الإلزامية في كثير من الأحيان كان الأهالي يضطرون إلي الهروب من موطنهم . وتزخر أوراق البردي بالعديد من حالات الهروب التي كانت الأعباء الإلزامية سبب رئيسي بها . ومن الأمثلة علي ذلك :- القرار الذي أصدره الوالي "ماركوس بترونويوس مامارتينوس" خلال المحكمة التي عقدها عام 135 م والذي أشار فيه إلي أن السبب الرئيسي في هروب بعض الأشخاص كان راجعاً إلي رغبتهم في تفادي الأعمال الإلزامية التي كلفوا بها [٩٥]، كما ذكرت بردية P. Wisc .81. والتي ترجع لعام 134 م أن أحد الأشخاص ما أن تنامي إلي علمه أن اسمه قد أدرج في قوائم المرشحين لشغل وظيفة إلزامية حتي بادر بالفرار من موطنه لتفادي شغل هذه الوظيفة الإلزامية [٩٦]، كما أن الوالي " سمبرونيوس ليبراليس " أشار في قراره الذي أصدره عام

(94)P . Oxy .XII , 1405.(236 A.D-237A.D)
(95)P. Oslo .III , 79.(138A.D).
(96)P. Wisc ; II ,81.(143 A.D-374 A.D).

154م بشأن الهاربين إلي أن الكثيرين منهم قد فروا من موطنهم بسبب عدم قدرتهم علي النهوض بالأعمال التي كلفوا بها من قبل الدولة بسبب أوضاعهم المالية المتدنية ، كما أن هؤلاء الهاربين كانوا يخشون العودة إلي منازلهم مرة أخري خوفاً من العقاب الذي قد ينزل بهم من قبل موظفي الإدارة الرومانية [٩٧].

ولم تتسبب الخدمات الإلزامية في حالات هروب فردية فقط بل أنها كانت سبباً في حالات هروب جماعية وما يدل علي ذلك ما أمدتنا به بردية P . Oxy . 2182. حيث تشير تلك البردية إلي حالة هروب جماعي كان سببها الرئيسي هو الأعباء الإلزامية . فقد ذكرت هذه الوثيقة أن سائقي الحمير من مديرية " أوكسرينخوس " والذين كلفوا بالعمل في شحن الغلال في مديرية أرسينوي قد هرب أكثر من نصفهم وعادوا إلي مديريتهم . ويرجع سبب عودتهم إلي أن الوقت الذي كلفوا فيه بأداء هذه الخدمة كان هو وقت حصاد المحصول في مديريتهم . وهم في ذلك الوقت شعروا بالحيرة في أمرهم أما أن ينصاعوا لقرار الإدارة والبقاء في أرسينوي مع ما قد يترتب علي ذلك من إلحاق ضرر كبير بمحاصيلهم وتعريضها للنهب والسلب ويؤدي إلي عدم قدرتهم علي سداد التزاماتهم للدولة ، وإما أن يعودوا إلي مديريتهم ويعصون الأوامر . ويبدوا أنهم قد فاضلوا بين الأمرين ووجدوا أن العودة إلي مزارعهم أهون أمراً [٩٨].

ومن خلال هذه الوثيقة يتضح لنا أن الإدارة الرومانية لم تكن تهتم بمصالح الأهالي بقدر اهتمامها بالنظرة الضيقة إلي مصالحها . فعلي الرغم من

---

[97] B.G.U .II , 372 . 5-6.(29 .Aug; 154 A.D).
[98] P. Oxy . XVIII ,2182.(165 A.D)

التكليف بالأعمال الإلزامية في حد ذاته كان عبئاً علي أولئك المزارعين إلا أن اختيار الوقت قد زاد في وطأته . مما دفعهم في النهاية إلي الهروب من أداء هذه الأعمال الإلزامية .

كما أن هناك بردية يرجع تاريخها إلي عام 202م وهي توضح حالة الزراعة في مصر الرومانية في تلك الفترة وفي هذه البردية يطلب أحد أثرياء مدينة الإسكندرية من الإمبراطور .... (لم تحتفظ البردية باسمه) لكن الأرجح هو الإمبراطور سبتميوس سيفيروس أن يأذن له بإنشاء صندوق خيري لإعانة المكلفين بالأعباء الإلزامية في بعض القري بإقليم " أكسيرونيخوس " (البهنسا) لأن هذه القري علي حد قوله " قد أصبحت من جراء الأعباء الإلزامية الملقاة علي أهلها مهدده بالخراب ، مما يعود بالخراب والضرر علي الخزانة وترك الأراضي بدون زراعة " [٩٩]. وهذا دليل علي أن الأعباء الإلزامية كانت تمثل ضغط علي المكلفين بها .

وبجانب الأسباب السابقة والتي تم عرضها كأسباب رئيسية لهروب الأهالي يوجد سبب آخر . وهذا السبب تعتبر الإدارة الرومانية في مصر هي المسئولة عنه وهو أن دل علي شيء فإنما يدل علي مدي فشل تلك الإدارة في التعامل مع تلك الأزمات . وهذا السبب يتمثل في أن الإدارة الرومانية في مصر من أجل أن تحل مشكلة هروب الأهالي من موطنهم أوجدت سبب آخر

---

[99] P. Oxy . IV , 705.(202 A.D).

هـ. آيدرس بل(1988) : مصر من الإسكندر الأكبر حتي الفتح العربي ، ترجمة عبد اللطيف أحمد علي، القاهرة ، دار النهضة العربية . ص 117.

قوي للهروب وهذا السبب يتمثل في :- أخذها بمبدأ المسئولية الجماعية ، فاعتبرت الجماعة التي ينتسب إليها الفرد الهارب مسئولة عن كافة التزاماته ، فإذا هرب دون أن يسدد ما عليه من التزامات أجبرت الجماعة المنتسب إليها علي تسديد تلك الالتزامات مما مثل عبء إضافي علي تلك الجماعات واضطرارها إلي الهروب أيضاً.

وما يؤكد ذلك هو ما جاء في الشكوى التي تقدم بها ستة من جباه ضريبة الرأس في مديرية " أرسينوي"فيما بين عامي 55-59م حول المصاعب التي كانوا يلاقونها في القيام بعملهم. فقد أرجعوا السبب في ذلك إلي هروب الكثيرين من دافعي الضرائب ووفاة البعض الآخر " دون أن يكون لهم أقارب" [١٠٠]. وهذا أن دل علي شيء فإنما يدل علي أهمية دور الأقارب في تسديد ضرائب الهاربين والمتوفيين وهذا يؤكد مبدأ المسئولية الجماعية الذي أخذت به الإدارة الرومانية . وهو ما أشار إليه " فيلون " عن الوسائل التي كان يلجأ إليها جباه الضرائب لإرغام أقارب الهاربين والموتى علي دفع الضرائب المستحقة عليهم فذكر :- " أنه في حالة عدم وجود أقارب فإن المسئولية كانت تمتد لتشمل الجيران بل كل سكان القرية حيث كان الجباه يقومون بتعذيبهم حتي الموت ، مما كان يضطر هؤلاء إلي الانتحار خوفاً من شدة العقاب الذي قد ينزل بهم "[١٠١].

---

[100] P . Graux . 2. (55-59 A.D)

[101] Phlion : De Specialibus Legibus . LII . 159-163

ترجمة ابو اليسر فرج :الدولة والفرد ،ص150.

وقد أشار أحد سكان مديرية أرسينوي في القرن الثاني في رسالة شخصية إلي أن موظفي المديرية أخذوا في ملاحقته بسبب هروب والده. وقد أكد هذا الشخص في رسالته أنه لا يمكنه البقاء في المديرية إذا تأكد له هروب والده وأنه ينوي الهروب إلي الإسكندرية حتي يختفي في زحامها عن أعين جباه الضرائب في حالة تأكده من استمرار هروب والده حتي لا يقع عليه ما كان علي والده من التزامات وضرائب تجاه الدولة [١٠٢].

كما تضمنت وثيقة تعود إلي عام 175 م تعهداً كتبه شخص إلي موظفي التعداد أشار فيه إلي هروب أخيه ثم قدم بياناً بالممتلكات التي تخصه هو وأخته . وتعهدا هو وأخته علي أن يدفعا الضرائب المستحقة علي أخيهما الهارب [١٠٣].

ومما يدل علي غضب الأهالي من تطبيق مبدأ المسئولية الجماعية والذي أخذت به الإدارة الرومانية الطلب الذي تقدم به السكان الباقين من قرية " ثيادلفيا " إلي الوالي الروماني في عام 332م والذي يطلبون فيه مساعدتهم علي استعادة وعودة باقي سكان القرية الهاربين في القري الأخرى بقولهما " أن السبب في هذا الطلب راجع إلي مبدأ المسئولية الجماعية التي تجعلهم يتحملون مسئولية دفع الضرائب والأعباء الإلزامية المستحقة علي القرية كاملاً ، وكذلك زراعة الأراضى التي تقع في القرية بأكملها مما يمثل عبء ثقيل يعجزون علي القيام به بشكل سليم "[١٠٤].

---

[102] P . Phil .33.(1 A.D-100 A.D)
[103] B .G .U. II , 447.(27 .Nov , 175 A.D).
[104] P . Theadelphia .17.(332A.D).

ومن خلال ما سبق يتضح لنا أن الأخذ بمبدأ المسئولية الجماعية وتطبيقها في مصر كان من أكثر النظم ظلماً التي أدخلها الرومان علي سكان مصر . وأن الأخذ بهذا المبدأ في حالة الهاربين وملاحقة أقاربهم و إجبارهم علي دفع ما علي أقاربهم الهاربين من ضرائب كان من الأسباب الرئيسية التي أدت إلي تزايد عدد حالات الهروب بدلاً من الحد منها كما كانت تعتقد الإدارة الرومانية حينما أقدمت علي تطبيق مثل هذا الأجراء وهذا أن دل علي شيء فإنما يدل علي عجز وفشل الإدارة الرومانية في معالجة وحل الأزمات والمشكلات في مصر في العصر الروماني .

وبعد عرض الأسباب الرئيسية وراء ظاهرة هروب الأهالي من مواطنهم يمكننا أن نقول بشكل عام أن روح الإدارة الرومانية كانت المسئول الأول عن ظاهرة الهروب وذلك لأن الأسس التي اعتمدت عليها هذه الإدارة كانت تقوم في المقام الأول علي استغلال مصر إلي أقصي حد ممكن والحصول علي أكبر عائد من دخلها لإرساله إلي عاصمة الإمبراطورية ، فقد كان علي مصر أن تمد روما بثلث احتياجاتها من الغلال سنوياً [١٠٥]. ولذلك كان الوالي والهيئة التابعة له يضعان في اعتبارهما ضرورة جمع القدر المقرر من الضرائب بأي وسيلة ومن ثم فقد أطلقوا العنان لجباه الضرائب لكي يتصرفوا كيفما يشاؤو ا حتي يجمعوا الضريبة المقررة .

مما لاشك فيه أن ظاهرة هروب الأهالي من مواطنهم قد أزعجت الإدارة الرومانية ، نظراً لتأثيرها علي جباية الضرائب والخسارة التي تلحق بالخزانة،

---

(105) Wallace : Op.Cit , P. 336.

ولذلك قام الأباطرة والولاة بإصدار عدة مراسيم وقرارات لمعالجة هذا الأمر . وبما أن موضوع البحث هو مراسيم الأباطرة الرومان فسوف نستعرض فيما يلي المراسيم التي أصدرها الأباطرة الرومان لعلاج هذه الظاهرة .

وأول هذه المراسيم هي المرسوم الذي أصدره كلاً من الإمبراطورين سبتميوس سيفيريوس وكراكلا أثناء زيارتهما للإسكندرية عام 199-200 م والذي يقضي بعودة الهاربين إلي مواطنهم ، والذي أشارا فيه إلي العقوبات التي قد تحل بهؤلاء الهاربين في حالة عدم امتثالهم لقرار المرسوم والعودة مرة أخري إلي أماكنهم الأصلية ، كما أشار الإمبراطوران في هذا المرسوم إلي أنهما قررا منح بعض الامتيازات للتخفيف عن كواهل سكان البلاد وما يؤكد ذلك ما ذكرته بردية P . Oxy . 705. والتي ترجع لعام 200-202م. حيث أشارت إلي أن هذين الإمبراطورين استجابا للالتماس الذي تقدم به أحد سكان مديرية "أوكسيرينخوس" طالباً فيه تخفيف الأعباء الإلزامية المفروضة علي قري هذه المديرية [١٠٦]. ولكن للأسف لم يتم العثور علي النص الأصلي لهذا المرسوم ولكن هناك ثلاثة من الوثائق أشارتإليه صراحة وهذه الوثائق هي :-

-خطاب يعود تاريخه إلي عام 200-2002م أرسله " استراتيجوس " إلي زميل له يقول فيه :-

"من استراتيجوس الواحه بإقليم طيبة _ خطاب بشأن الذين يعيشون بعيداً عن مواطنهم _ سكستيليوس هيراكس "Sexitilios Herax" استراتيجوس الواحة بإقليم طيبة إلي ..... أستراتيجوس قسمي ثيمستوس وبوليمون بمديرية

(106)P . Oxy . IV ,705.(202 A.D).

أرسينوي . وبعد فإنك تعلم جيداً يا صديقي العزيز بأوامر الإمبراطورين العظيمين سيفيروس وأنطونينوس سيدينا المبجلين ، وكذلك بالتعليمات المكتوبة التي أرسلها الوالي فيما يتعلق بالأشخاص الذين يقيمون بعيداً عن مواطنهم والتي أشارت إلي أنه ينبغي علينا أن نعمل علي إعادتهم إلي مواطنهم . ولذلك فإنك يجب أن تتأكد يا عزيزي بنفس الطريقة ..... وأن تعمل علي إعادة الهاربين الذين يقيمون في المناطق القريبة منك ..... وإلا فإننا سوف نتهم بأننا مقصرون في تنفيذ التعليمات . وهكذا ..... فإنني سوف أشعر بالامتنان تجاهك وأتمني لك التوفيق يا صديقي " [١٠٧].

– والوثيقة الثانية التي ورد بها إشارة إلي مرسوم الإمبراطورين سبتميوس وكراكلا عبارة عن شكوي [١٠٨] تقدم بها سكان قرية ""Socnobionysius" سوكنوبايونيسوس " لعرض المتاعب التي كانوا يلاقونها . فقد جاء في شكواهم –:

"خاصة وأن الوالي المعظم أكويلا قد أمر كل الذين يتواجدون في أماكن آخري غير مواطنهم بأن يعودوا إليها ويعودوا إلي شغل وظائفهم السابقة . وقد امتثلنا لهذا الأمر " ثم يوضحون بعد ذلك المتاعب التي كانوا يلاقونها بعد امتثالهم لقرار الوالي وعودتهم إلي مواطنهم . كما أشار هؤلاء الأشخاص أنفسهم في الشكوى التي تقدموا بها إلي الأستراتيجوس حول الموضوع نفسه إلي مرسوم الإمبراطورين سبتميوس سيفيروس وكركلا الذي يقضي بعودة الهاربين إلي

(107) P . Westminster College . 3. (200-202 A.D)
(108) P .Gen . I ,16.(12 Okt; 207A.D).

مواطنهم .فقد قالوا في هذه الشكوى : " أن سيدينا المبجلين الإمبراطورين سيفيروس وانطونينوس ، أكثر الأباطرة تبجيلاً وقدسية ، عند زيارتهما لمصر معاً بجانب الهبات العظيمة الأخرى التي أغدقاها علي البلاد قد أمرا المصريين الذين يتواجدون في مواطن أخري بالعودة إلي مواطنهم ، وترك حياة العنف والخروج علي القانون . وقد امتثلنا لهذا الأمر وعدنا إلي موطننا " [١٠٩].

-أما الوثيقة الثالثة والتي أشارت إلي مرسوم الإمبراطورين فهي عبارة عن التماس يرجع إلي عام 209م . حيث جاءت في هذا الالتماس إشارة إلي مرسوم الإمبراطورين حيث جاء فيه ما يلي : " لقد تنامي إلي علمنا أن العديدين يعيشون في مواطن أخري غير مواطنهم ونحن نعلن علي الملأ أوامرنا للجميع بضرورة العودة إلي مواطنهم " .

هذه هي الوثائق التي تؤكد أن الإمبراطورين سبتميوس سيفيروس وكراكلا أصدرا مرسوما يقضي بعودة الهاربين إلي مواطنهم مرة أخري .

كما أن الإمبراطوران سبتميوس وكراكلا أصدرا مرسوم أخر عام 200م وكان نصهكالتالي :-

" حيث أن الكثيرين لا يزالون يطلبون في التماساتهم الإعفاء من إجبارهم علي دفع الضرائب المستحقة علي الآخرين كما لو كانوا ضامنيهم خلافاً لما سبق أن قررناه ، فإننا نشعر بأنه من الضروري أن نؤكد قرارنا الذي سبق أن أصدرناه في هذا الصدد ..... وبأنه لا يجب إجبار شخص علي دفع الضرائب

---

[109] P . Cattaui . II,(207A.D).

المستحقة علي الآخرين . ولذلك لا يجب إجبار الأب علي دفع الضرائب المستحقة علي ابنه أو إجبار الابن علي دفع الضرائب المستحقة علي أبيه ، ولا أن يجبر أي شخص علي دفع الضرائب المستحقة علي شخص آخر ولا أن يحل شخص محل شخص آخر في دفع الضريبة " [١١٠].

[τοῦ ἐνεστῶ]τος γ (ἔτους), κατέφυγον ἐπὶ τοὺς πόδας σου δεό[μενός σου]
[τύχης τῆς λα(?)]μπροτάτης, ἐάν δό[ξ]ῃ, ἀκοῦσαί μου πρὸς [αὐτοὺς]
15[ὥστε(?) τῆς σῆς(?)] τοῦ κυρίου μου βοηθίας(*) δυνηθῆναί μ[ε τύχειν]
[ὅπως ἀπὸ τῆς] παρανόμου ταύτης ἀναδόσεως οὕτω[ς ἀφεθεὶς(?)]
[δυνηθῶ ἀμέμ]πτως ἀποπληρῶσαι τὸ τῆς προενχειρ[ισθείσης]
[μοι λειτουρ]γίας βάρος καὶ ἐν τῇ ἰδίᾳ συμμένων [εἰς ἀεὶ(?)]
[τῇ τύχῃ σου ε]ὐχαριστεῖν. διευτύχει.

ويفهم من نص المرسوم السابق أن الإمبراطوران سبتميوس وكركلا قد سبق وأصدرا مرسوماً يتضمن هذا الأمر من قبل . ولكن يبدو أن موظفي الإدارة الرومانية في مصر لم يراعوا تطبيق القرار واستمروا في أساليبهم التعسفية من أجل استخلاص ضرائب الهاربين من ذويهم وأقاربهم بشتي الوسائل الممكنة وغير الممكنة علي نحو ما كان يحدث في القرن الأول وفقاً لما ذكره " فيلون " في هذا الصدد . وإزاء ذلك رأي الإمبراطوران ضرورة إعادة تأكيد المرسوم السابق بمرسوم جديد لكي يتوقف الموظفون عن اللجوء إلي مثل هذه الأساليب التي كانت لا تزال موضع شكوي الأهالي كما ذكر الإمبراطوران في مرسومهما السابق.

---

(110) P . Mich . IX , 529.(237A.D).

ويفهم أيضاً من هذا المرسوم أن الإمبراطوران استطاعا أن يضعا يدهم علي واحده من أهم أسباب هروب الأهالي من مواطنهم ألا وهي تطبيق مبدأ المسئولية الجماعية وإجبار أهالي الهارب وأقاربه علي دفع ما كان عليه للدولة من ضرائب والقيام بما كان مكلفاً به من أعباء إلزامية مما يمثل ضغط إضافي علي هؤلاء الأهالي والأقارب يضطرهم في نهاية الأمر إلي الهروب من مواطنهم وإلحاق بالهارب مما يؤدي إلي زيادة عدد الهاربين من مناطقهم وبالتالي يؤثر ذلك علي زراعة الأراضي الزراعية وحصيلة الضرائب ويمثل ضغط علي المدن وذلك لأن أعداد كبيرة من الهاربين كانت تفضل الهروب إلي مدينة الإسكندرية للاختفاء في زحامها عن أعين جامعي الضرائب . وللعلم لو طبق هذا المرسوم كما أمر الإمبراطوران لحقق نتائج إيجابية في الحد من ظاهرة هروب الأهالي من مواطنهم . وهذا ما سوف نعرفه فيما هو قادم .

ولكن السؤال الآن ما هي الآثار التي ترتبت إلي إصدار مثل هذان المرسومان للإجابة علي هذا السؤال نقول بأن:-

تنفيذا لهذين المرسومين أصدر الوالي " سابتيانوس اكويلا" Sabtianus " Aquila " قراراً في عام 207م ولكن وثيقة هذا القرار غير موجوده ولكن يمكن الاستدلال عليه من خلال عدد من الوثائق :-.

- وأول هذه الوثائق التي أشارت إلي قرار الوالي هي الشكوى التي تقدم بها سكان قرية " " سوكنوبايونيسوس " Socnobionysius" والتي تم عرضها فيما سبق حيث جاء فيها " خاصة وأن الوالي المعظم أكويلا قد أمر كل الذين يتواجدون في أماكن أخري غير مواطنهم بأن يعودوا إليها ويعودوا إلي

شغل وظائفهم السابقة " [١١١]، كما تمت الإشارة إلي هذا القرار في وثيقة أخري ترجع لعام 210 م وهذه الوثيقة عبارة عن خطاب أرسله أحد الأشخاص إلي الديوتيكسيس[١١٢] في مدينة الإسكندرية للاعتذار عن عدم استطاعته المثول أمام المحكمة لاضطراره إلي العودة إلي موطنه لأن الوالي المعظم " اكويلا" قد أمر كل الذين يقيمون في الإسكندرية بالعودة إلي مواطنهم .[١١٣]

---

[111] P . Gen . I ,16.(12. Okt ; 207 A.D).

[١١٢] الديوتيكسيس "Dioiketes ": هو مراقب الحسابات أو وزير المالية ،وهو أحد أعضاء الهيئة التشريعية في مصر في العصر الروماني . فبجانب والي مصر الروماني والذي كان مكلفاً بحكم الولاية ، كان هناك عدد آخر من كبار الموظفين في الإدارة الرومانية كانوا يمارسون التشريع ، ولكن في حالات القانون المدني فقط . وكان أهم هؤلاء الموظفين الرومان الموظفين الأتية ألقابهم :-

1 -"Iuridicus" أي معلن القوانين

2 -"Archidicastes " الأرخيديكاستيس وهو أكبر القضاة

3 - "Idiologos" الايديولوجوس أي مدير الحسابات الخاصة أو المخصصات الإمبراطورية

4 - "dioiketes "أي مراقب الحسابات أو وزير المالية

ولم يكن هناك حدود أو فواصل تفصل بين المهام القضائية لكل منهم علي حده . كما كان هناك واحد أو أكثر من بين هؤلاء الموظفين السابقين يرافق الوالي في جولته السنوية لتفقد إدارة الأقاليم وعقد جلساته القضائية .

للمزيد انظر : محمد السيد عبد الغني : لمحات من تاريخ مصر تحت حكم الرومان ، ص 240.

[113] P . Flor ,I .6.(210 A.D).

وبعد عرض المرسوم الذي أصدره الإمبراطوران سيفيريوس وكراكلا والذي نص علي عودة الهاربين إلي مواطنهم . وما تبع هذا المرسوم من قرار تنفيذي أصدره الوالي " سابتيانوس اكويلا" يظل هناك سؤال وهو إلي أي مدي نجح هذا المرسوم في حل المشكلة وهل حقق الهدف الذي تم إصداره من أجله وهو عودة الهاربين إلي مواطنهم ؟

للأسف لم ينجح هذا المرسوم في تحقيق الهدف الذي أصدر من أجله وما يدل علي ذلك أن الإمبراطور كراكلا أثناء زيارته الثانية للإسكندرية عام 215 م أصدر مرسوم أخر يقضي بطرد كل الهاربين من الإسكندرية وهذا دليل قوي علي أن المرسوم الأول لم يحقق الهدف المرجو منه وأنه اذا كان قد حقق هدفه وتم عودة الهاربين إلي مواطنهم فما السبب في إصدار مرسوم أخر .

وكان نص مرسوم الإمبراطور كراكلا الثاني كالتالي : -

" كل المصريين المتواجدين في الإسكندرية وبخاصة سكان الريف الذين هربوا إلي المدينة من أماكن أخري ويمكن الاستدلال عليهم بسهولة يجب العمل علي طردهم بكل وسيلة ممكنة . ويستثني من هذا القرار تجار الخنازير وملاحو السفن النيلية ، والعاملون في جلب الوقود اللازم لتدفئة الحمامات . أما الآخرين فيجب طردهم لأنهم تسببوا في جلب المتاعب للمدينة بأعدادهم المتزايدة وعدم شغلهم لأية وظائف . وقد تنامي إلي علمنا أنه في أعياد سيرابيس وبعض الأعياد الأخرى بل وحتي في بعض الأيام العادية اعتاد المصريون علي أن يحضروا معهم الثيران أو بعض الحيوانات الأخرى بغرض تقديمها أضاحي للآلهة. ومن ثم فإنه لا يجب منعهم من الحضور لهذا الغرض

. ولكن الذين ينبغي منعهم هم أولئك الذين يهربون من مواطنهم في الريف تهرباً من الأعمال الزراعية . وكذلك لا يجب منع أولئك الذين يحضرون إلي الإسكندرية بدافع الرغبة في مشاهدة عظمة المدينة أو في البحث عن حياة أكثر تحضراً أو الذين يحضرون لإنجاز بعض الأعمال المؤقتة . وهذا إلي أنه يمكن التعرف علي ناسجي الكتان المصريين من خلال لهجتهم التي تكشف بسهولة أنهم يحاولون اتخاذ مظاهر وثياب الآخرين وايضاً من خلال أسلوب معيشتهم الذي يخالف أسلوب الحياة الحضرية ويفصح عن كونهم ريفيين مصريين " [١١٤].

وترجع ملابسات إصدار هذا المرسوم إلي أن الإمبراطور كراكلا قام في عام 215م بزيارة الإسكندرية عقب الاضطرابات التي حدثت بها والتي تولي بنفسه قمعها بقسوة متناهية ، فيصف المؤرخ "Milne" ذلك الوضع قائلاً : " كان الإمبراطور يستعد للقيام بحملة ضد بارثيا لكن الاضطرابات التي وقعت في الإسكندرية اضطرته إلي تأجيل الحملة إلي العام التالي ليتولى بنفسه إخماد تلك الاضطرابات وليلقن السكندريين درساً قاسياً بسبب ما قاموا به من اضطرابات . وعندما اقترب من المدينة ذهب إليه وفد من كبار رجالها لتحيته واستقباله كما جرت العادة . فأمر بإلقاء القبض عليهم وقتلهم ثم أعمل السيف في رقاب

---

[114] P . Giss . ,II .40 , (215 A.D)

سكان المدينة واستمر ذلك بضعة أيام استباح خلالها رجال المدينة ، ثم قام بعد ذلك بإصدار هذا المرسوم " [١١٥].

وكان الإمبراطور كراكلا يهدف من وراء إصدار هذا المرسوم إلي تحقيق الاستقرار في المدينة والعمل علي طرد سكان الريف الذين هربوا من موطنهم وأقاموا في الإسكندرية لكي يعودوا مرة أخري إلي مواطنهم ويستأنفوا العمل في مزارعهم التي هجروها . كما يقومون بأداء التزاماتهم للدولة من ضرائب وإيجارات وأعباء إلزامية من أجل استمرار دوران عجلة الحياة كما كانت فيما سبق .

وتنفيذا لهذا المرسوم الذي أصدره الإمبراطور كراكلا أصدر الوالي "فاليريوس داتوس " " Valerius Datus "" قرارً عام 216م . وهذا القرار يعد أمراً تنفيذياً لمرسوم الإمبراطور كركلا مثل قرار الوالي " اكويلا" الذي صدر تنفيذاً لمرسوم الإمبراطورين سبتميوس سيفيروس وكراكلا .ولكن بينما أكد مرسوم الإمبراطور كركلا علي ضرورة طرد الغرباء من الإسكندرية فإن قرار الوالي " فاليريوس داتوس " لم يشر إلي منطقة معينه وإنما أشار إلي جميع المتواجدين خارج مواطنهم . ومعني ذلك أن هذا القرار كان موجهاً إلي جميع سكان البلاد ، وإن الهدف الرئيسي منه هو إعادة الهاربين إلي مواطنهم مرة أخري خاصة وأن الوالي أشار في بداية القرار إلي المتاعب التي كان يلاقيها الناس بسبب الأعمال الإلزامية [١١٦].

---

(115)Milne.J .G (1912) : Egypt under The Roman Rule , London , PP . 71-72.

(116)BGU , I , 159 .Col , I I . 4-5.(29 Aug; 158 A.D)

وبعد عرض المراسيم التي أصدرها الأباطرة لعلاج هذه الظاهرة وما أعقب هذه المراسيم من قرارات تنفيذية أصدرها الولاة لحل هذه المشكلة يظل هناك سؤال هل نجحت هذه المراسيم والقرارات التنفيذية في حل المشكلة . للإجابة علي هذا التساؤل يمكننا بأن نقول :-

بأن هذه المراسيم والقرارات التنفيذية قد جانبها التوفيق وذلك لأن الإدارة الرومانية والأباطرة كان تركيزهم الأول علي علاج هذه الظاهرة والحد منها دون أن يتطرقون للأسباب الحقيقية التي أدت إلي هذه الظاهرة من البداية . وما يدل علي ذلك أن المراسيم التي كان يصدرها الأباطرة الرومان وما يليها من قرارات تنفيذية يصدرها الولا ة كانت تجد استجابة من بعض الهاربين وبالفعل يعودون إلي مواطنهم مرة أخري ، ولكنهم بعد عودتهم كانوا يجدون الأسباب التي دفعتهم للهروب في أول الأمر ما تزال باقية كما هي لم يحدث بها أي تغيير مما كان يدفعهم إلي الهروب مرة أخري . وهذا ما ذكرته بصراحه بردية P . Gen . 16. وهي عبارة عن التماس يعود تاريخه لعام 207م حيث ذكر مقدموا ا لالتماس أنهم قد عادوا إلي مواطنهم استجابة للأوامر التي أصدرها الأباطرة والولاة ولكنهم بعد عودتهم وجدوا أن الظروف والأسباب التي اضطرتهم للهروب في أول الأمر ما تزال باقية . ولذلك طالبوا في هذا الالتماس بحل مشاكلهم حتي يتمكنوا من البقاء في مواطنهم وممارسة حياتهم الطبيعية . وهذه إشارة صريحة إلي استعدادهم للهروب مرة أخري في حالة استمرار الظروف التي دفعتهم للهروب أول الأمر [١١٧] .

---

[117] P . Gen . I ,16 .(12 Okt; 206 A.D).

كما أنه في بعض الحالات التي كانت تصدر بها مراسيم تتضمن تسهيلات بهدف تخفيف معاناة الأهالي فإن الموظفين لم يكونوا يراعون تطبيق هذه القرارات بدليل اضطرار كلا من الإمبراطور سبتميوس سيفيروس والإمبراطور كراكلا إلي إصدار مرسوم أخر للتأكيد علي ما أصدراه في مرسوم سابق بعدم إجبار أحد علي دفع ما علي الهاربين من ضرائب [١١٨].

ومما سبق يتضح أن هذه المراسيم التي أصدرها الأباطرة الرومان لم تساهم في حل هذه المشكلة وذلك للأسباب التي تم عرضها سابقاً . ولكن يتضح لنا من خلال هذه الظاهرة أن حالات الهروب كانت تعبير من المصريين علي كراهيتهم للحكم الروماني ، كما أنها تعبير قوي علي مساوئ حكم الرومان في مصر .

وخلاصة القول أن أهمية مصر الاقتصادية هي التي شجعت روما علي احتلال مصر للاستفادة من خيرات هذه البلاد . وفي سبيل تحقيق هذه الاستفادة أستخدم رجال الإدارة الرومانية كافة الأساليب الممكنة وغير الممكنة غير مباليين بأحوال أهالي البلاد وما قد يترتب علي هذه السياسة الاستغلالية من نتائج وخيمة تؤدي إلي انهيار البلاد وفقدها لقيمتها الاقتصادية وهذا ما حدث في مصر من جراء تطبيق السياسة الاقتصادية الجائرة من قبل رجال الإدارة الرومانية وذلك رغم إصدار الأباطرة مراسيم وقرارات للحد وعلاج تلك المشكلة ولكن دون جدوي بسبب سوء إدارة الموظفين .

---

[118] P . Mich .IX , 529.(237 A.D).

قائمة المصادر والمراجع :

اولا المصادر :-

أ – المصادر الأدبية :

1-Loeb Classical Library.
2- The Latin Library , WWW. thelatinlibrary . com/
3- The Ancient History website.

ب –الوثائق البردية :

-Checklist of Editions of Greek , Latin , Demotic and Coptic Papyri Ostraca and Tablets .

- Papyri .info

ثانياً المراجع الاجنبية :

- Johson (A.C) :1936. Roman Egypt to The Reign of Diocletian , London.
- Lesquier :1918. L, Armee Romaine D, Egypt, Paris.
-Milne . J.G : 1912. History of Egypt under the Roman Rule , Londo.
-Reinmuth (O.W): 1935. The Prefect of Egypt from Augustus to Diocletian , London .
-Rostovtzeff (M):1979. Social and Economic History of The Roman Empire , Oxford , At The Clarendon ,1979 ,second Edition , Revised by P.M Fraser.
-Wallace (S.L): 1938.- Taxion in Egypt from Augustus to Diocletian , London .

المراجع العربية والمعربة :-

- إبراهيم نصحي : 1963. تاريخ الحضارة المصرية ، الجزء الثاني العصر اليوناني والروماني ، القاهرة.
- إبراهيم نصحي : 1987. مصر في عصر البطالمة ، 4ج، القاهرة .
- ابو اليسر فرج: 1994. الدولة والفرد في مصر" ظاهرة الهروب من الموطن في عصر الرومان " القاهرة ، عين للدراسات والبحوث الإنسانية والاجتماعية ، الطبعة الأولي .
- آمال الروبي : 1975. مظاهر الحياة في مصر الرومانية في العصر الروماني اجتماعيا واقتصادياً وإدارياً، القاهرة، الهيئة المصرية العامة للكتاب.
- آمال الروبي : 1986. الملكيات الزراعية الكبيرة في كراش في أواخر القرن الثاني الميلادي، مجلة الدراسات البردية ، جامعة عين شمس ، مجلد 3.

- جونيف هوسون ودومينيك فالبيل: 1995. الدولة والمؤسسات في مصر من الفراعنة إلي الأباطرة الرومان ، ترجمة فؤاد الدهان ، القاهرة .
- سيد الناصري : 1978. تاريخ الإمبراطورية الرومانية السياسي والحضاري ، القاهرة .
- شحاتة أسماعيل : 2001. وجه مصر في عصري البطالمة والرومان من عصر الإسكندر إلي عصر دقلديانوس ، القاهرة.
- عبد اللطيف أحمد علي : 1993. مصر والإمبراطورية الرومانية في ضوء الأوراق البردية، القاهرة ، دار النهضة العربية .
- لويس نفتالي : 7 199. الحياة في مصر في العصر الروماني 30 ق.م – 284م ترجمة آمال الروبي ، مراجعة محمد حمدي إبراهيم ، القاهرة.
- محمد السيد عبد الغني : 2001. لمحات من تاريخ مصر تحت حكم الرومان ، الإسكندرية ، المكتب الجامعي الحديث .
- محمد السيد عبد الغني : 2001. جوانب من الحياة في مصر في العصرين البطلمي والروماني في ضوء الوثائق البردية ،الإسكندرية .
- مصطفي العبادي : 1999. الإمبراطورية الرومانية النظام الإمبراطوري ومصر الرومانية ، القاهرة ، دار المعرفة الجامعية .
- مصطفي العبادي : 1999. مصر من الإسكندر الأكبر إلي الفتح الروماني ، القاهرة ، مكتبة الأنجلو المصرية .
- ه. آيدرس بل : 1988. مصر من الإسكندر الأكبر حتي الفتح العربي ، ترجمة عبد اللطيف علي ، القاهرة ، دار النهضة للطباعة والنشر .